

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Messadia Université Mohamed Chérif
Souk-Ahras



جامعة محمد الشريف مساعديّة
سوق أهراس

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

السنة الجامعية 2023/2022

مقدّمة للحصول على شهادة الماستر

مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين
دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات CAAT- وكالة سوق أهراس - من 2019
إلى 2021

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد:

بن عديد فاطمة

و

حليمي صوفيا

لجنة المناقشة :

جامعة سوق أهراس	الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ	بن رجم محمد الخميسي	المقرر:
جامعة سوق أهراس	الرتبة العلمية: دكتور	صيد ماجد	المشرف:
جامعة سوق أهراس	الرتبة العلمية: أستاذ محاضر ب	بن العايش فاطمة	المناقش :

رقم .../2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذه الدراسة،
الصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل الدكتور **صيد ماجد** الذي تفضل
بالإشراف على هذه الدراسة وكان نعم الموجه ونعم الدليل، فله منا كل التقدير
وبارك الله فيه وجزاه كل الخير.

كما نوجه شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.
وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث ومد لنا يد العون وزودنا
بالمعلومات اللازمة لإتمامه.

ونشكر كل الأساتذة الأفاضل، الذين ساهموا في وصولنا إلى هذا المستوى.

الأهداء

من قال أنا لها "نالها" وأنا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من ساندني بكل حب وشجعتني على الاستمرار، إلى الذي اقتدي بخطوات رسمه عينا سهرت ويذا تعبت ... زرعت وحق لك الحصاد ... أبي الغالي أطل الله في عمره.
إلى أجمل كلمة أنطقها، إلى من ربنتي صغيرا وتحملتني كبيرا، إليك يا من يهتز لك عرش الرحمن ووضع تحت قدميك الجنان، يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان أمي الحبيبة أطل الله في عمرها وجعلها تاج فوق الرأس.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من أثرتني على نفسه أخي العزيز " عبد الجليل" إلى من هي اقرب إلي من روعي إلى عمود البيت ومصباحه إلي الزهرة التي لا تذبل إلى أختي الغالية "شروق".

إلى صديقاتي الصدوقات إلى من أنجبتهم إلي الدنيا إلى رفيقات الدرب على الحلوة و المرة إلي من لا توفيهن عبارات الصداقة "المياء" , "صوفيا".

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي ...

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

وأخيرا أهدي هذا العمل إلى نفسي الحلوة التي لا تزال صامدة رغم كل الصعاب.

بن عديد فاطمة

الإهداء

من قال أنا لها "نالها" وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه إلى من كلفه الله بالهبة والوقار، إلى من ساندني بكل حب وشجعتني على الاستمرار، إلى من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا إلى أبي الغالي أطل الله في عمره.

إلى أجمل كلمة انطقها إلى من ربنتي صغيرا وتحملتني كبيرا، إليك يا من يهتز لك عرش الرحمن ووضعت تحت قدميك الجنان، يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان، أُمي الحبيبة أطل الله في عمرك وجعلك تاج فوق الرأس.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى إخواني الأعزاء "إسلام".
"ضياء"، "احمد" إلى من هي أقرب إلى من روعي إلى البرعمة التي أنارت حياتي إلى أختي الغالية "ريفال".

إلى صديقاتي الصدوقات إلى من أنجبتهم إلي الدنيا إلى رفيقات الدرب على الحلوة و المرة إلى من لا توفيهن عبارات الصداقة "فاطمة"
،"لمياء".

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي ...

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

وأخيرا اهدي هذا العمل إلى نفسي الحلوة التي لا تزال صامدة رغم كل الصعاب.

حليمي صوفيا
حليمي صوفيا

من خلال هذا البحث هذا المبلور تحت عنوان مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، والذي يهدف الى معرفة وإبراز مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانيات)، واستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، ودراستها وتحليلها من أجل التقييم الجيد للأداء المالي لشركات التأمين. وهذا بالتطبيق على عينة المؤسسة الوطنية للتأمين CAAT – سوق أهراس – حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة الى إثبات وجود تأثير للنظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك بتطبيق النسب المالية، ومؤشرات قياس الأداء المالي على الميزانية المالية المختصرة للشركة خلال الفترة الزمنية 2019-2021. **الكلمات المفتاحية:** النظام المحاسبي المالي، التأمين، شركات التأمين، الأداء المالي، مؤشرات التوازن والنسب المالية.

Abstract:

Through our study of our research entitled "The Effectiveness of the Financial Accounting System in Improving Financial Performance in Insurance Companies," we aim to determine and highlight the contribution of the financial accounting system in evaluating and improving the financial performance of insurance companies. This is done by relying on financial statements (budgets), using financial ratios and indicators of financial balance, and studying and analyzing them in order to assess the financial performance of insurance companies.

This is applied to a sample of the National Insurance Company (CAAT) in – Souk Ahras -Through this study, we have found evidence of the impact of the financial accounting system on the financial performance of insurance companies, by applying financial ratios and indicators of financial performance to the summarized financial statements of the company during the period 2019-2021.

Keywords: Financial accounting system, insurance, insurance companies, financial performance, financial ratios & balance indicators.

الصفحة	العنوان
	دعاء
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس العام
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
5-1	المقدمة
الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ونشاط التأمين	
7	تمهيد
9	المبحث الأول: عموميات حول التأمين وشركات التأمين
9	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين
13	المطلب الثاني: عقد التأمين وإعادة التأمين
15	المطلب الثالث: مدخل إلى شركات التأمين
18	المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر
18	المطلب الأول: دوافع وأهداف تبني النظام المحاسبي المالي
21	المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي
22	المطلب الثالث: أهمية وخصوصيات النظام المحاسبي المالي
24	المبحث الثالث: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين
24	المطلب الأول: المحاسبة في شركات التأمين
28	المطلب الثاني: النظام المحاسبي في شركات التأمين
31	المطلب الثالث: التسجيلات المحاسبية لأهم العمليات لشركات التأمين

34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأداء المالي وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي
34	المطلب الأول: مفهوم الأداء وتصنيفاته
38	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته
40	المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
42	المبحث الثاني: الأداء المالي في شركات التأمين
42	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي وتحسينه
44	المطلب الثاني: الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين والمراحل التي يمر بها
46	المبحث الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين
46	المطلب الأول: تأثير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على تحسين الأداء المالي
47	المطلب الثاني: النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وأهميتها
50	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين
53	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات - CAAT سوق أهراس-	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات CAAT
55	المطلب الأول: المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر
57	المطلب الثاني: نشأة وتعريف الشركة الوطنية للتأمينات CAAT

59	المطلب الثالث: أهداف شركة التأمين والهيكل التنظيمي لها
61	المبحث الثاني: إعداد الميزانية المالية للشركة CAAT وحساب النسب المالية لها
61	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمينات CAAT-سوق أهراس-
62	المطلب الثاني: حساب ودراسة نسب التمويل ونسب النشاط (الدوران)
65	المطلب الثالث: حساب ودراسة نسب السيولة ونسب الربحية والمردودية
69	المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة CAAT باستخدام مؤشرات التوازن المالي
69	المطلب الأول: حساب ودراسة رأس المال العامل FR
71	المطلب الثاني: الاحتياج الى رأس المال العامل BFR
72	المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN
74	خلاصة الفصل
76-75	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

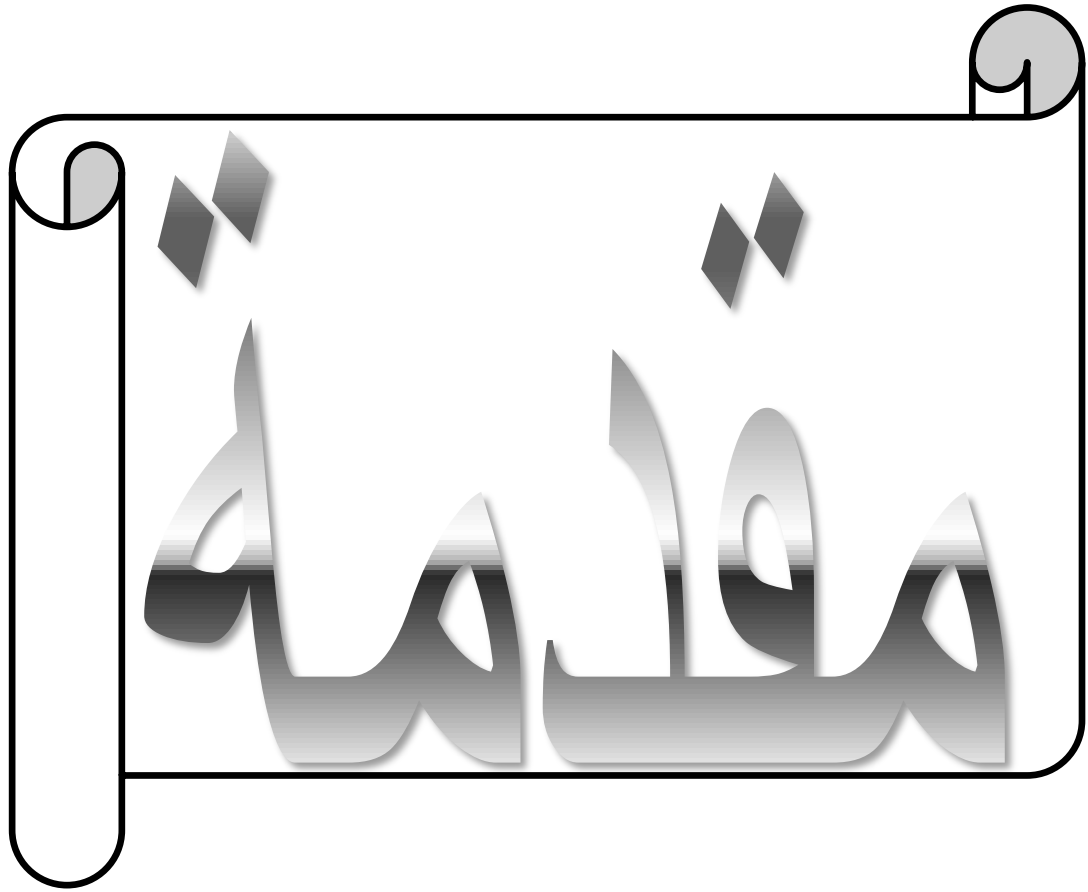
قائمة الجداول.

الصفحة	العنوان	الرقم
09	مضامين القوانين المنظمة لنشاط التأمين فل الجزائر	01
47	نسب التمويل	02
48	نسب النشاط	03
49	نسب السيولة	04
49	نسب الربحية والمردودية	05
62	نسب التمويل في شركة CAAT سوق أهراس	06
64	نسب النشاط في شركة CAAT سوق أهراس	07
66	نسب السيولة في شركة CAAT سوق أهراس	08
68	نسب الربحية والمردودية CAAT سوق أهراس	09
69	رأس المال العامل لشركة CAAT سوق أهراس	10
71	احتياج رأس المال العامل لشركة CAAT سوق أهراس	11
72	الخزينة الصافية لشركة CAAT سوق أهراس	12

الصفحة	العنوان	الرقم
15	تصنيف شركات التأمين	01
18	التطور الزمني لتبني النظام المحاسبي المالي	02
24	الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها شركات التأمين	03
27	النظام المحاسبي في شركات التأمين	04
28	الطريقة الإنجليزية لمسك الدفاتر المحاسبية	05
29	الطريقة الفرنسية لمسك الدفاتر المحاسبية	06
35	تطور مفهوم الأداء	07
60	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين	08
63	تطور نسب التمويل لشركة CAAT سوق أهراس	09
64	تطور نسب النشاط لشركة CAAT سوق أهراس	10
66	تطور نسب السيولة لشركة CAAT سوق أهراس	11
68	تطور نسب الربحية والمردودية لشركة CAAT سوق أهراس	12
70	رأس المال العامل خلال السنوات 2021_2020_2019	13
71	الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات 2021_2020_2019	14
72	الخزينة الصافية خلال السنوات 2021_2020_2019	15

قائمة الملاحق.

الصفحة	العنوان	الرقم
83	جانب الخصوم من الميزانية العامة لشركة CAAT –سوق أهراس- سنة 2019.	01
84	جانب الأصول من الميزانية العامة لشركة CAAT –سوق أهراس- سنة 2019.	02
85	جانب الخصوم من الميزانية العامة لشركة CAAT –سوق أهراس- سنة 2020.	03
86	جانب الأصول من الميزانية العامة لشركة CAAT –سوق أهراس- سنة 2020.	04
87	جانب الخصوم من الميزانية العامة لشركة CAAT –سوق أهراس- سنة 2021.	05
88	جانب الأصول من الميزانية العامة لشركة CAAT –سوق أهراس- سنة 2021.	06
89	رقم الأعمال لشركة CAAT –سوق أهراس-.	07
90	وثيقة تأمين السيارات لشركة CAAT –سوق أهراس-.	08
91	معاينة ودية لحادث سيارة لشركة CAAT –سوق أهراس-.	09
92	أمر بالدفع لشركة CAAT –سوق أهراس-.	10



✚ قال الله تعالى: " وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرةً وقدرنا فيها

السيرَ سيروا فيها لياليَ وأياما آمنين " سورة سبأ الآية 18.

استنادا إلى هذه الآية البينة، نرى أن القرآن الكريم هو المرجع الأول والمصدر الأساسي الذي نبعت منه فكرة الأمن والأمان للأفراد والمجتمعات، وتماشيا مع كثرة المخاطر والتهديدات التي يصطدمون بها في حياتهم اليومية والعملية، والمتسببة في خسائر مادية وبشرية، التي من الصعب التصدي لها أو تحديد مقدارها أو ما ينتج عنها، ارتقت فكرة التأمين وتطورت مع مرور الزمن إلى أن دفعت لظهور شركات التأمين، والتي بدورها تقبت مسؤولية حمايتهم وإزالة الخطر عنهم، وذلك من خلال رد الخسائر ودفع التعويضات والمحافظة على الأفراد وممتلكاتهم، فأصبح للعمل التأميني هدف اقتصادي وذلك عن طريق تعبئة مدخرات الأفراد والشركات، وتوظيف هذه الأموال في شتى المجالات، وعليه فإن شركات التأمين تصنف ضمن المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي تعتبر مؤسسة للتأمين لأنها تقدم خدمة تأمينية لمن يطلبها، وتعتبر كذلك مؤسسة مالية لأنها تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها مقابل عائد.

ونتيجة لانفراد شركات التأمين ببعض الخصائص فمن البديهي أن تكون لها محاسبة خاصة بها كغيرها من الشركات الأخرى، وذلك باعتبارها وسيلة هامة لتسجيل وقياس المعلومات والبيانات الاقتصادية، وإنتاج القوائم المالية لتحديد نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة.

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تطوير الأنشطة الاقتصادية فمن المؤكد أن شركات التأمين تعرضت لإجراءات الإصلاح المحاسبي من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، والذي يساهم بدوره في جعل التقارير المالية الخاصة بهذه الشركات موحدة وفعالة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي.

كما لا ننسى أن هذه المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بشركات التأمين لن تكون ذات مصداقية وموثوقية إلا بعد مراقبة نشاطها وتشخيص وضعها المالي، وذلك انطلاقا من تقييم أدائها المالي والعمل على تحسينه باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي الخاص بهذه المعلومات، وهذا من خلال ما توفره من بيانات خام تستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة، وبناء عليه يتم اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن حصر إشكالية بحثنا في سؤال جوهري تمت صياغته على النحو الآتي:

❖ كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو واقع النظام المحاسبي في شركات التأمين؟
- ما هي أهم المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟
- متى تكون الخزينة الصافية مؤشرا إيجابيا للوضعية المالية للمؤسسة؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين من خلال قياس مؤشرات ونسب التوازن المالي.

الفرضية الفرعية:

- ❖ يساهم النظام المحاسبي المالي في تسجيل وتوثيق العمليات المالية وتحليل الأداء المالي وتحقيق الشفافية والموثوقية في التقارير المالية لشركات التأمين.
- ❖ تعتمد شركات التأمين في تقييم أداءها على مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل FR، الاحتياج في رأس المال العامل BFR، الخزينة الصافية TN.
- ❖ تكون الخزينة الصافية مؤشرا إيجابيا للوضعية المالية للمؤسسة عندما تكون تساوي الصفر وتعتبر هذه الحالة المثلى التي تحقق التوازن المالي للشركة، وتكون بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي داخل شركات التأمين، إذ أن مخرجات هذا النظام تستغل في حساب النسب والمؤشرات المالي والتي من خلالها تتم عملية تقييم الأداء المالي لشركة التأمين، الأمر الذي على أساسه يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ التحقق من الفرضيات الموضوعية.
- ✓ محاولة فهم طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.
- ✓ التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين.
- ✓ تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها.
- ✓ تطبيق المؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين.

أسباب اختيار الموضوع:

من خلال دراستنا يمكننا القول أن انطلاقتنا في هذا البحث كانت من دافعين رئيسيين هما:

1. أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع.
- الرغبة في التعرف على الجانب المهني لشركات التأمين.
- فتح آفاق مستقبلية أخرى لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

2. أسباب موضوعية:

- موضوع البحث يتماشى مع تخصص محاسبة وتدقيق.
- قلة الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع.
- الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروعها وهذا ما يستلزم الاهتمام بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنين لها.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى الشركة الوطنية للتأمين-وكالة سوق أهراس-
- **الحدود الزمانية:** حددت فترة الدراسة من سنة 2019- إلى غاية 2021.

منهج الدراسة:

لقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي من خلال وصف الجوانب المتعلقة بنشاط التأمين والنظام المحاسبي المالي، وكذلك الأداء المالي في إطار نظري، أما في الجانب التطبيقي استعملنا المنهج التحليلي لدراسة الحالة، ولذلك استعنا بمؤشرات قياس الأداء المالي لتقييم وضعية شركة التأمين من خلال جمع التقارير والمعلومات والبيانات المقدمة من طرف الشركة وذلك من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

صعوبات الدراسة:

♣ صعوبة تطابق طريقة سيرورة عمل شركات التأمين مع منهج الدراسة داخل الجامعة.

الدراسات السابقة:

- طاييب فاتح، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015، بعنوان "محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR"، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى توافق نظام المعلومات المحاسبي المالي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة جوانب حيث تم التطرق في الجانب الأول إلى عموميات حول التأمين والنشاط الاستثماري في شركات التأمين، أما فيما يتعلق بالجانب الثاني فيتمثل في محاسبة شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية، والجانب الثالث يتمثل في محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبية المالي، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتتمثل في دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1001/1000.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التداخل بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين، من خلال التضارب القائم ما بين هيئات الرقابة للدولة على قطاع التأمين و مالكو الشركات، حيث توصلت إلى أن هيئات الرقابة تحاول فرض حد أدنى من هامش الملاءة على شركات التأمين، كما تفرض عليها كيفية توظيف أموالها بالشكل الذي يضمن لها الحماية والسيولة، قصد الحفاظ على ملاءتها المالية من جهة، وتوصلت من جهة أخرى إلى أن مالكو الشركات يحاولون التقليل من حجم أموالهم الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال الغير لتمويل نشاط الشركة، إضافة إلى رغبتهم في توظيف أموال

الشركة في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير وذلك من أجل تحقيق أكبر مردودية على أموالهم الخاصة.

هيكلية البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة المطروحة سابقا حاولنا الإلمام بجميع جوانب موضوعنا، لذلك قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث خصصنا فصلين للدراسة النظرية، وفصل للدراسة التطبيقية وفق الترتيب الآتي:

- ✓ **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ونشاط التأمين.
- ✓ **الفصل الثاني:** تناولنا فيه علاقة الأداء المالي بالنظام المحاسبي في شركات التأمين.
- ✓ **الفصل الثالث:** قمنا فيه بإسقاط ما تم دراسته في الفصلين النظريين على الشركة الوطنية للتأمين CAAT - وكالة سوق اهراس -

الفصل الأول:

الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ونشاط التأمين

تمهيد

يتعرض الإنسان في حياته اليومية لمخاطر قد تسبب خسائر نفسية أو مادية، وهو السبب وراء ظهور فكرة التأمين وازدهاره، حيث يهدف التأمين إلى اتخاذ تدابير احترازية للوقاية من المخاطر المحتملة وتجنب الخسائر المتوقعة التي قد يصعب التنبؤ بها أو تقدير حجمها. تأسست شركات التأمين في المجتمعات الحديثة التي يكون من الصعب على الأفراد تحمل مخاطرهم بمفردهم، من أجل حمايتهم وتعويضهم عن الخسائر، والحفاظ على سلامتهم وممتلكاتهم، إذ تعمل شركات التأمين كوسيط بين الأفراد والمجتمعات، حيث تجمع المدفوعات من المؤمن لهم وتقوم بتشكيل صندوق مالي يُستخدم لتقديم التعويضات عند حدوث الحوادث أو المخاطر المؤمن عليها.

ينعكس تأثير أنشطة شركات التأمين على الحسابات المالية التي تُسجل من خلالها العمليات وتقوم بتصنيفها، ولذلك تعتبر المحاسبة في شركات التأمين مختلفة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية نظرًا لطبيعة العمليات التأمينية والتنظيمات القانونية التي تنظمها الدولة للرقابة والإشراف على هذا القطاع، وكباقي الشركات الأخرى تحتوي شركات التأمين على نظام محاسبي خاص، لكونها شركات ذات طابع خاص، كما تجدر الإشارة إلى أن محاسبة قطاع التأمين تركز على المبادئ الأساسية للمحاسبة التجارية والصناعية بالإضافة إلى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين.

وفي هذا السياق، وباعتبار محاسبة شركات التأمين فرع من فروع المحاسبة سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء نظرة حول المفاهيم العامة للنشاط التأميني والمحاسبة في شركات التأمين مع التطرق إلى الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وأثره على التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: عموميات حول التأمين وشركات التأمين

المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

المبحث الثالث: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

المبحث الأول: عموميات حول التأمين وشركات التأمين

يعد التأمين جانباً أساسياً للحماية المالية والاحتياطية في حياة الأفراد والمؤسسات، حيث يهدف إلى توفير حماية مالية وتعويض عن الخسائر المتوقعة نتيجة حوادث أو مخاطر محتملة تؤثر على الأشخاص أو الممتلكات.

وتعتبر شركات التأمين بمثابة عموداً فقرياً في صناعة التأمين، حيث تقوم بتوفير خدمات التأمين للأفراد والشركات، إذ تمكنهم هذه الخدمات من حماية أنفسهم وأصولهم من المخاطر المحتملة مثل الحوادث المرورية والكوارث الطبيعية والأمراض والحوادث الشخصية وغيرها من المخاطر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين

التأمين هو نظام مالي يهدف إلى حماية الأفراد والشركات من المخاطر المحتملة والخسائر المالية المرتبطة بها، وتعود أصوله إلى العصور القديمة حيث كان يستخدم في صور مختلفة، ولكنه تطور وتعزز على مر الزمان ليصبح النظام الحديث الذي نعرفه اليوم، وبالتالي تطورت المؤسسات التأمينية لتلبية تلك الاحتياجات وتوفير الخدمات المالية المتعلقة بالتأمين.

الفرع الأول: نشأة التأمين

نشأت فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم وبالرغم من عدم وجود معلومات مؤكدة لدى الباحثين توضح بالتحديد المنشأة التاريخية للتأمين وأنواعه وطبيعته، إلا أن أقدم أنواع التأمين قد نشأ في إطار نشاط النقل البحري حيث كان يحصل ملاك السفن على قروض من رجال المال بقيمة السفينة وما عليها من بضاعة، وذلك مقابل فوائد باهظة، وقد كانت هذه القروض وفوائدها تسدد عند وصول السفينة سالمة، أما في حالة غرقها فإن القرض وفوائده يعتبران من حق مالك السفينة ولا يتم سدادهما إلى المقرض، وقد تطور هذا النوع من التأمين البحري بعد ذلك ليصبح في صورة علاقة تعاقدية بين رجال المال وملاك السفن.

أما التأمين على الحياة، فإن الرومان هم أول من عرفوه، وأول وثيقة تم إصدارها كانت سنة 1653، وتعتبر سنة 1666 هي السنة الحاسمة في نشأة التأمين، حيث حدث حريق في لندن ألحق حوالى 85% من مبانيها، وبناء على ما خلفه هذا الحريق من خسائر مادية جسيمة نشأت الحاجة إلى إنشاء شركات تأمين من الحريق، كما بدأ هذا النوع من التأمين في الظهور في بلدان أخرى مثل ألمانيا 1837 وفرنسا سنة 1845، وخلال القرن الثامن عشر ميلادي انتشر تأمين الحريق في أنحاء أوروبا كاملة وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي القرن التاسع عشر ميلادي حدثت ثورة صناعية وانتشرت الآلات الميكانيكية والمعامل والمختبرات والمصانع، ونشأ نوع جديد من التأمين وهو التأمين من المسؤولية مثل التأمين من حوادث المصانع والمختبرات العلمية وحوادث السيارات، وقد واكبت الثورة الصناعية أيضاً ظهور نوع آخر من التأمين وهو التأمين الاجتماعي، الذي يهدف إلى حماية

العمال من مخاطر الشيخوخة والعجز الكلي أو الجزئي أو الوفاة، ويدخل ضمن هذا النوع من التأمين، التأمين من إصابات العمل الذي تحرص عليه معظم المؤسسات الصناعية. ومع كل هذه الأحداث والتطورات، أصبح من العسير على الأفراد أن يتجمعوا بعدد كافٍ لمجابهة المخاطر، لذا كان من الطبيعي ظهور شركات التأمين لتقوم بمهمة الترويج للفكرة بين الأفراد، ثم تجميع مساهمات من كل منهم حيث يتسنى تعويض كل من يتحمل خسارة نتيجة وقوع ضرر معين عليه، وبالتالي أصبح ينظر إلى التأمين باعتباره خدمة تقدمها شركة التأمين للأفراد المؤمن لهم لتغطية المخاطر المؤمن ضدها في مقابل مبالغ متفق عليها يسددها الأفراد للشركة دفعة واحدة أو على أقساط.¹

أما بالنسبة لنشأة نشاط التأمين في الجزائر فقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني في لب النقاش، فعرف بذلك تطورات هامة جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبلاً.

شهد التأمين في الجزائر تحولات مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فبعد أن كان يخضع للقوانين الفرنسية التي كانت تحكمه وتسيره خلال الفترة الاستعمارية تم وضع أولى القوانين الخاصة في الجزائر عقب الاستقلال، والتي جاءت لتحل محل النصوص الفرنسية، والجدول التالي يبين أهمها:

جدول رقم (01): مضامين القوانين المنظمة لنشاط التأمين في الجزائر.

أهم ما جاء في المضمون	تاريخ أو إصدار القانون
متعلق بالشروط والضمانات التي تقدمها شركات التأمين التي تنشط بالجزائر والإزامية إعادة التأمين على جميع العمليات المنجزة في الجزائر. وقد تم اعتماد 17 شركة منها الشركة الجزائرية للتأمين.	08 جوان 1963
احتكار كل العمليات التأمينية، وتأمين الشركات الأجنبية واستغلال جميع عمليات التأمين بواسطة الشركات الوطنية.	27 أبريل 1966
إعادة تنظيم قطاع التأمين، وهذا يجعل كل شركة وطنية متخصصة في عدد محدد من أنواع التأمين.	1973
تنظيم العلاقات من مختلف شركات التأمين العمومية، وكذلك إطار عملها وتطبيق مبدأ الاستقلالية.	1975
تضمن كل أنواع التأمين ورقابة الدولة عنها وإنشاء عدد من التأمينات الإجبارية.	09 أوت 1980
إعادة هيكلة شركات التأمين.	30 أوت 1980

¹- طابليد فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة - بومرداس، 2015/2014، صص3-4.

تم إلغاء التخصيص بالنسبة لشركات التأمين لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين.	1990
<ul style="list-style-type: none"> ✓ إحداث المجلس الوطني للتأمينات. ✓ إمكانية إنشاء شركات التأمين خاصة. ✓ تنمية شبكة التوزيع وتحسين نوعية الخدمات وظهور وسطاء في الميدان على شكل وكيل عام أو سمسار. ✓ تحدد الشكل القانوني لشركات التأمين. ✓ إمكانية تشكيل التجمعات المهنية الملائمة. 	25 جانفي 1995

المصدر: سليمة طيايبي، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، سنة النشر غير متوفر، ص 73.

الفرع الثاني: تعريف التأمين

❖ **التأمين لغة:** على وزن تفعيل مصدر أصله (أمن) بتشديد عينه أي الميم - وأمن فعل ماض من (أمن) وله معان كثيرة في اللغة منها: بمعنى الأمان والاطمئنان وهو ضد الخوف ويقال أمنه أي دخل في أمانه وأمن بمعنى وفر لغيره الأمان، ونقول منه: (أمن فلان تأميناً)¹، ولقوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «الذي أطعمهم من جوع واءمنهم من خوف»².

❖ التأمين من الناحية القانونية (نظرة المشرع الجزائري)

إن التأمين كمفهوم قانوني، عرفته المادة (619) من القانون المدني الجزائري بأنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يدفع للمؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا، أو أي مبلغ مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق المخاطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. وإذا رجعنا إلى قانون التأمينات وهو الأمر (07-95) المؤرخ في 25 جانفي 1995، لوجدنا المادة (02) أنها تبنت نفس المفهوم، مع الإشارة إلى ما أضافه القانون (04-06) المؤرخ في 20/02/2006 والذي جاء فيه إضافة إلى أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يمكن تقدير الأداء عينيا في تأمينات المساعدة والمركبات الأمنية ذات المحرك³.

❖ التأمين من الناحية الاقتصادية

التأمين هو وسيلة اقتصادية لاجتناب خسائر مالية كبيرة محتملة (مبالغ التأمين) مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة (الأقساط)، وهذا من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد والمؤسسات، لأنه في غياب التأمين يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى تكوين احتياطات كبيرة

¹ برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2014، ص 04.

²سورة قريش الآية 04.

³ إبراهيم ملاوي وآخرون، التأمينات والبنوك، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016، ص 15.

لمواجهة الخسائر المحتملة، لكن من خلال التأمين يتم استغلال هذه الاحتياطات في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى ضمان تعويض الخسائر المحتملة.¹

الفرع الثالث: أركان التأمين

هناك ثلاثة أركان للتأمين وهي: الخطر والقسط ومبلغ التأمين (الضمان).²

- **الخطر:** هو حادث غير محقق لا يتوقف عن إرادة أي من الطرفين في عقد التأمين وبصفة خاصة إرادة المؤمن له.
- **القسط:** هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه فهو يمثل ثمن التأمين، أو بالأحرى ثمن الخطر، أو مقابله.
- **مبلغ التأمين:** وهو المبلغ الذي يلتزم به المؤمن عند وقوع الكارثة الى المؤمن له أو المستفيد، وهذا الأداء هو المقابل لأداء المؤمن له وهو القسط، ويتناسب معه بحيث يزيد هذا الأداء كلما زاد القسط.

المطلب الثاني: عقد التأمين وإعادة التأمين

عقد التأمين عبارة عن اتفاقية قانونية تبرم بين شركة التأمين والمؤمن عليه، يقوم بتحديد شروط التغطية التأمينية. يتضمن العقد وصفاً للمخاطر المؤمن عليها والتغطية المقدمة ومبلغ القسط المستحق، يتم تجديد عقود التأمين بشكل دوري وتعديلها حسب الاحتياجات والتغيرات في الظروف وهو ما يسمى بإعادة التأمين.

الفرع الأول: تعريف عقد التأمين

عقد بين المؤمن والمؤمن له، يتعهد فيه الطرف الأول (المؤمن Insurer) بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له Insured) مقابل دفع الأخير (القسط التأمين Premium) عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب (عقد أو وثيقة التأمين Policy Insurance)، وقد يكون التعويض عينياً او مالياً وفق نوع العقد وشروطه.³

ويعرف أيضاً أنه عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه او إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع المخطر المؤمن عليه والمبين في العقد وذلك نظير أقساط او دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين.⁴

الفرع الثاني: تعريف إعادة التأمين

¹ هدى بن محمد، تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، صص 10-13.

² أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الاسكندري، التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز ان يلحق بالعقود الشرعية منها، دار العلماء، سوريا - دمشق، الطبعة الأولى، 2009، صص 52، 59.

³ صدقي عبد الهادي وآخرون، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الاولى، القاهرة، 2014، ص 70.

⁴ عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن - عمان، 2008، ص 48.

يمكن أن يقال عن إعادة التأمين بأنه (تأمين التأمين) وهذه العملية عبارة عن (إعادة تأمين المبالغ الفائضة عن طاقة شركة التأمين بعد طرح حد الاحتفاظ لدى شركات إعادة التأمين، إما بسعر أقل من التأمين المباشر أو سعر أقل من منح عمولة إيجابية لشركات التأمين الثانية)، وتلجأ شركة التأمين المباشرة لهذه العملية حين يفوق المخطر المتوقع إمكانيتها المالية أو لرغبة شركات التأمين بمشاركة شركات تأمين أخرى بجزء من المخاطر، مع مشاركتها في المبالغ التي تفيض عن حد طاقتها¹.

هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين – في مقابل قسط أو مبلغ من المال – تعويض الطرف الثاني ويسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم تعويضا كلياً أو جزئياً.

بعبارة أخرى يمكن تعريف إعادة التأمين بأنه: عقد تأمين جديد – منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية – على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب هذا العقد الجديد (عقد إعادة التأمين) يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين. باختصار فإن إعادة التأمين يهدف إلى حماية شركات التأمين من الخسائر المحتملة لوثائقها عن طريق تحويل تلك الخسائر إلى معيد التأمين (أي استرداد خسائرها من معيد التأمين) مقابل قسط تدفعه للمعيد².

الفرع الثالث: حاجة شركات التأمين إلى إعادة التأمين

لقد أصبح التأمين في العصر الحاضر أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه وأصبحت الحاجة ماسة إليه، لأنه من أهم الوسائل التي يمكن بها تعويض الخسائر الناتجة عن الكوارث والنكبات، وأدرك التجار وأصحاب المصانع وغيرهم أن الاقتصاد الصحيح يحتم عليهم ممارسة التأمين على نطاق واسع، لما يعطيهم من الثقة والأمان والاطمئنان.

وإعادة التأمين له دور مهم وحيوي في صناعة التأمين حتى قيل أن التأمين وإعادة التأمين كأحد شقي المقص لا يتحقق الغرض منه بدون الشق الآخر، ولما كانت الوظيفة الجوهرية للتأمين هي تقديم الحماية للمؤمن له (المضمون) ضد تحقق أو حصول خسائر كبيرة، فإن إعادة التأمين تقوم بتقديم حماية مماثلة للمؤمن (شركة التأمين) حيث توافق الشركة المسندة أن تسند ويوافق معيد التأمين أن يقبل جزءاً محددًا من خطر بذاته، أو أخطار متعددة ضمن نطاق الشروط المنصوص عليها في اتفاق خاص بينها.

وتعود أهمية التأمين إلى أن ثمة مخاطر جسيمة توجب تعويضات مالية كبيرة عند تأمينها لدى شركة التأمين مع أن الإمكانيات المالية لشركة التأمين لا تقوى على تغطية تلك

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، 2011، ص 249.

² نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص 2.

المبالغ الكبيرة التي تجب على الشركة عند وقوع المخطر، فكان لا بد من إعادة التأمين لإيجاد غطاء مالي يمكن الشركة من دفع التعويضات المطلوبة، كما أن الأمور الداعية إلى إعادة التأمين زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين في مجال قبول المخاطر خدمة للمؤمنين لديها، فمن غير إعادة التأمين تنحصر إمكانيات شركات التأمين في قبول التأمينات ذات الأقساط المتدنية، و يترتب على ذلك محدودية أنواع التأمين التي تستطيع الشركة تغطيتها، لكل هذا فإن بعض الجهات المسؤولة تشترط لمنح تراخيص مزاولة المهنة أن تثبت أنها قامت بترتيبات خاصة لإعادة التأمين لدى شركات عالمية حفاظا على أموال أفراد الرعية، للتحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم.¹

المطلب الثالث: مدخل إلى شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تقدم خدمات التأمين وتعمل على تحويل المخاطر المالية من الأفراد والشركات إليها، تقوم هذه الشركات بتوفير تغطية مالية وحماية للمؤمن عليه، وذلك من خلال دفع المقابل المالي المعروف بالقسط، ويتم تصنيف شركات التأمين إلى فئتين رئيسيتين: حسب تشكيلة الأنشطة وحسب الشكل القانوني.

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

عرفت شركة التأمين بصفة عامة بأنها الهيئة التي تتسلم أقساط التأمين من المؤمن لهم وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التعويض عندما يقع الخطر الموجب لذلك، وإلى جانب تقديمها هذه الخدمات التأمينية فهي أيضا مؤسسة مالية تتلقى أموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل هذه الأموال ثم يعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.

قد عرف المشرع الجزائري شركات التأمين على أنها شركات تتولى اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به ويميز في هذا الشأن بين:²

❖ الشركات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدة الحياة البشرية والحالة الصحية أو الجسمانية للأشخاص والرسمة ومساعدة الأشخاص.

❖ شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.

الفرع الثاني: تصنيف شركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني.

1- التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية: يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة

التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الاجتماعي ثم الشركات الشاملة.

لشركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو

حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).

¹ محمود علي السرطاوي، إعادة التأمين، مؤتمر التأمين التعاوني، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2010، ص 04.

² كراش حسام، دراسة أداء شركات التأمين على الاضرار، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20/ العدد 01،

2020، ص 106.

لشركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي مخاطر الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

لصناديق الضمان الاجتماعي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي. للشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

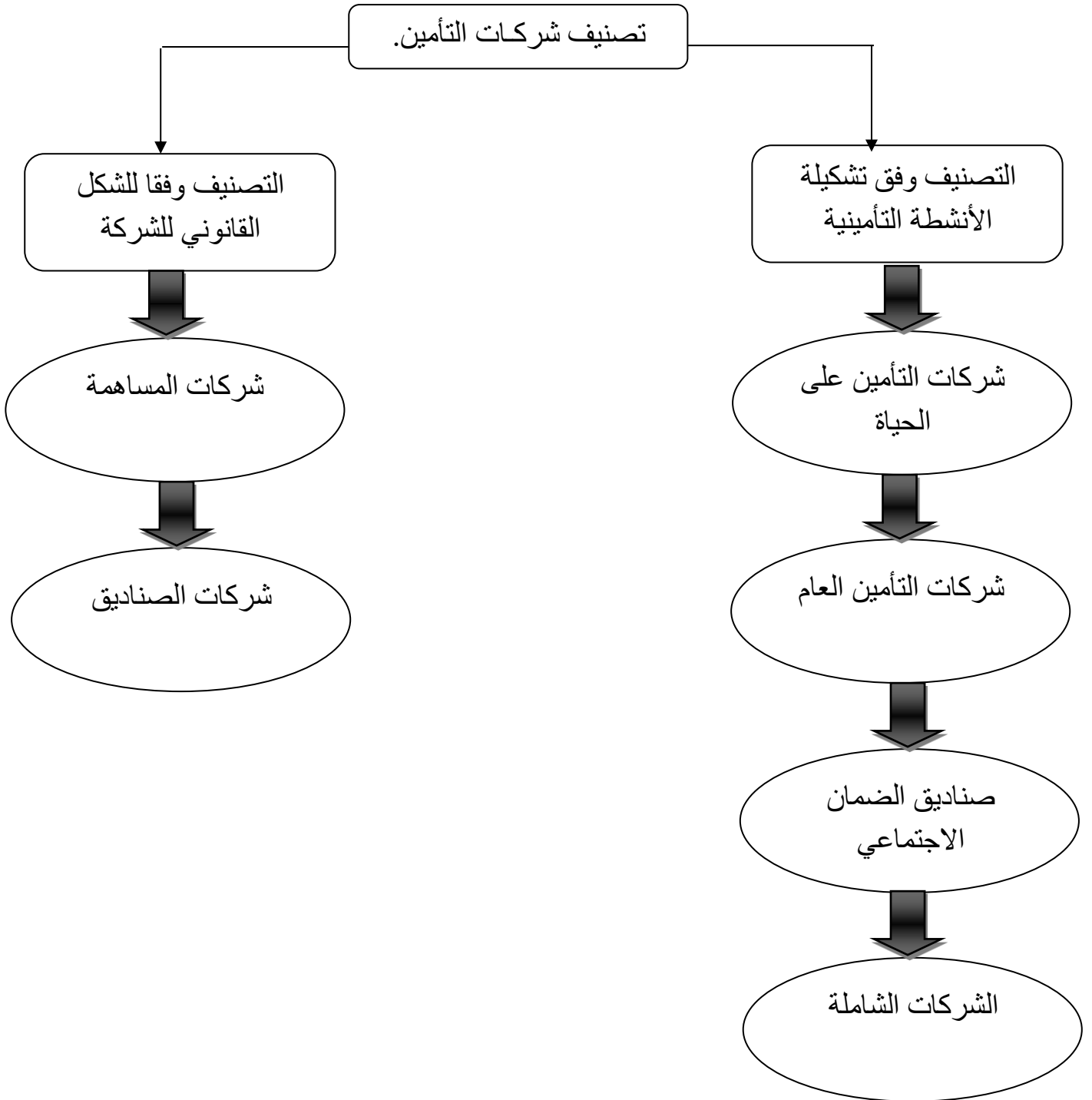
2- التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة: حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين هما: شركات مساهمة وشركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة.

➤ شركات المساهمة: تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

➤ شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين.¹

¹طيايية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2013/2014، ص 33-34.

شكل رقم (01): تصنيف شركات التأمين.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مرجع طيائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2013/2014

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لشركات التأمين

تتسم شركات التأمين عموماً بالضخامة وكبير الحجم، ويرجع ذلك لتعدد وتنوع عملياتها وأنشطتها، وضخامة حجم معاملاتها، وتبعاً لذلك يتكون الهيكل التنظيمي لتلك الشركات من مجموعتين من الأقسام هما: الأقسام الفنية المتخصصة، والأقسام الإدارية التقليدية. فيما يتعلق بالأقسام الفنية فإنها تشمل تلك الأقسام المتخصصة في تقديم الخدمات التأمينية بأشكالها المختلفة كما هو الحال في أقسام تأمينات الحياة، وتكوين الأموال، وتأمينات الحريق، وتأمينات النقل البري والبحري والجوي، والاستثمارات، وغيرها من الأقسام الفنية المتخصصة الأخرى.

أما الأقسام الإدارية فهي تلك الأقسام التقليدية التي تتولى تسير أعمال وشؤون الشركة كما هو الحال في قسم الإدارة العامة، وشؤون الأفراد، والحسابات العامة، والشؤون القانونية، وغيرها من الأقسام الإدارية الأخرى.¹

المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد الأدوات الأساسية التي تساهم في تنظيم ورصد العمليات المالية للمؤسسات والشركات في البلاد، يتم تنفيذه وفقاً للقوانين واللوائح المحاسبية المعمول بها في الجزائر، ويهدف هذا النظام إلى تسجيل وتحليل البيانات المالية وتقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة، كما يتميز بتوفير معايير وإجراءات محاسبية قوية، والتي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية والتحكم المالي وتعزيز النزاهة والمصداقية في القطاع المالي، بالإضافة إلى أنه يتضمن مجموعة مكونات مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل والتدفقات النقدية، مما يساعد في فهم الأداء المالي للشركات واتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

المطلب الأول: دوافع وأهداف تبني النظام المحاسبي المالي

اعتمدت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني كأساس لتنظيم الأنظمة المحاسبية في البلاد، ولكن في السنوات الأخيرة تم اتخاذ قرار بتبني النظام المحاسبي المالي الدولي كإطار محاسبي رئيسي في الجزائر نتيجة لأسباب عديدة، وذلك في إطار مساعي البلاد لتحسين جودة المعلومات المالية ورفع مستوى الشفافية والمقارنة بين الشركات الجزائرية والشركات الدولية الأخرى.

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 15.

الفرع الأول: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

- جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة للارتباطات الجديد للجزائر وبشكل خاص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق حيث لا يلبي احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية خاصة وأن المخطط المحاسبي الوطني منذ تبنيه في سنة 1975 لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات و النقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري، امتيازات المرفق العام ، العمليات بالعملة الأجنبية ...) و يمكن تلخيص أهم دوافع الإصلاح في النقاط التالية:¹
- ✓ انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم.
 - ✓ يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة إلى متطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - ✓ عدم قدرة المخطط المحاسبي الوطني على مسايرة التطورات الدولية في مجال المحاسبة.
 - ✓ ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.
 - ✓ تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وخاصة القياس والتقييم العرض والإفصاح وكل هذا لا يمكن أن يتوفر في المخطط المحاسبي الوطني.
 - ✓ محاولة الجزائر لجذب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لتجنيبه مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.
 - ✓ يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، موثقة، وموحدة ومعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

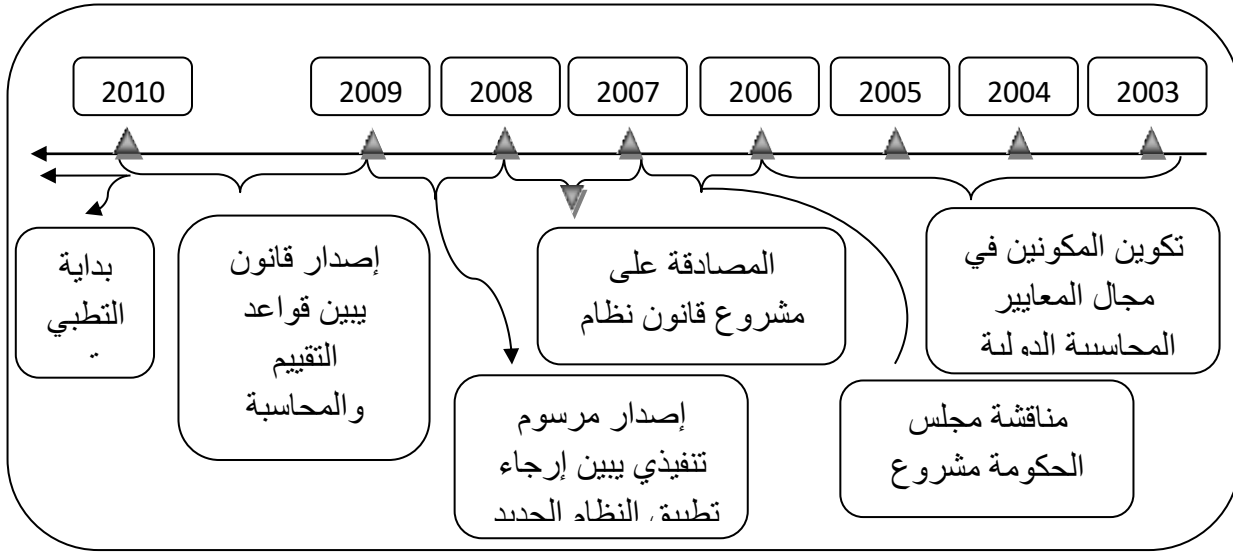
¹ بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04، المجلد 1، 2017، ص ص 107-108.

الفرع الثاني: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى عدة أهداف نذكر منها ما يلي:¹
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة.
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية.
- العمل على ترسيخ أسس حوكمة المؤسسات.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.
- التمكن من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- نشر معلومات كافية وصحيحة وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

¹زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2015/2014، ص 7.

شكل رقم (02): التطور الزمني لتبني النظام المحاسبي المالي



المصدر: المعترز بالله منادي وآخرون، النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والانجلوسكسونية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 10، المجلد 06، 2018، ص 21.

المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي

يُعرف النظام المحاسبي المالي بأنه مجموعة من المعايير والقواعد والمبادئ التي تنظم إعداد وتقديم المعلومات المالية في المؤسسات والشركات. يتم تطبيقه لتسجيل وتوثيق العمليات المالية وإعداد القوائم المالية الدورية، يطبق على مختلف أنواع المؤسسات بما في ذلك الشركات التجارية والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وحسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فان المحاسبة المالية "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹ يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني او تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.²

الفرع الثاني: بنية النظام المحاسبي المالي

يحتوي النظام المحاسبي المالي على مدونة حسابات مقسمة إلى سبعة أصناف وهي:³

¹الجريدة الرسمية، عدد 74، القانون رقم 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجزائر، 2007، ص 3.

²تاريخ الاطلاع: 15: 08/04/2023، Http://talabadz1.blogspot.com

³رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2010-2011، ص 75.

- ❖ **الصف الأول:** حسابات الأموال الخاصة.
- ❖ **الصف الثاني:** حسابات التثبيتات.
- ❖ **الصف الثالث:** حسابات المخزونات والمنتجات
- حسابات الميزانية.
- ❖ **الصف الرابع:** حسابات الغير.
- ❖ **الصف الخامس:** الحسابات المالية.
- ❖ **الصف السادس:** حسابات الأعباء.
- ❖ **الصف السابع:** حسابات النواتج.
- الفرع الثالث: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي**
- ألزم القانون 11/07 حسب المادة رقم 04 منه الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:
- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
 - التعاونيات.
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع او الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيون او المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، وحسب المادة رقم 02 يستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية وحسب المادة رقم 03 يمكن للكيانات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.¹
- المطلب الثالث: أهمية وخصوصيات النظام المحاسبي المالي**
- يمتلك النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة وخصوصيات مميزة تساهم في تحقيق الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية للمؤسسات، فهو بدوره يوفر معلومات دقيقة وواضحة تساعد على فهم وتقييم أداء المؤسسة بشكل أفضل.

¹ عماري عائشة وآخرون، دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2019، ص 65.

الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:¹

- سهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي القوائم المالية.
- يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني.
- يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبها للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات.

الفرع الثاني: خصوصيات النظام المحاسبي المالي.

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبية الدولية فهو يتميز عنها بما يلي:²

- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية.
- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معايير المحاسبة الدولية.
- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة تركز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي إجراء بخصوص هذه المؤسسات.

كما يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات أساسية هي:³

¹ عقبي حمزة وآخرون، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، 2017، ص 108.

² صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ((IAS/IFRS)) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 135.

³ زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس -، 2014/2015، ص 08.

أولاً: اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن المرجعية IAS/IFRS، لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانياً: يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية.

ثالثاً: يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

تلعب المحاسبة دورًا بارزًا في صناعة التأمين، من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط المالي، وتشمل مهام المحاسبة في شركات التأمين تتبع وتسجيل العمليات المالية والتكاليف والإيرادات وإعداد التقارير المالية والميزانيات وتحليلها، كما يتطلب عمل المحاسبين في هذا المجال مهارات عالية في التحليل والإبلاغ المالي والضرائب والمعايير المحاسبية الدولية المعترف بها، علاوة على ذلك تساهم محاسبة شركات التأمين في تعزيز الشفافية المالية وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبفضل تحسين الإجراءات المحاسبية واعتماد التكنولوجيا المتقدمة، يمكن للشركات التأمينية تحقيق أداء مالي قوي وتقديم خدمات موثوقة لعملائها في ظل التحديات السوقية المتغيرة.

المطلب الأول: المحاسبة في شركات التأمين

من الطبيعي أن يكون لهيئات التأمين محاسبة خاصة تعالج جميع عملياتها المالية، من حيث جمع الأقسام وتوظيف المدخرات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها، ولا بد من الإشارة إلى أن محاسبة التأمين تركز على المبادئ الأساسية للمحاسبة التجارية والصناعية، بالإضافة إلى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين التي تتطلبها أعمال شركات التأمين.

الفرع الأول: طبيعة المحاسبة في شركات التأمين

المحاسبة على عمليات شركات التأمين، شأنها شأن المحاسبة على العمليات المالية في المنشآت الاقتصادية الأخرى، من حيث التزامها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها، ثم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد البيانات المالية الختامية في آخر كل فترة محاسبية، وهو ما يعرف عموماً بالنظام المحاسبي.

إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

فالنشاط التأميني الذي تقوم به شركات التأمين ينعكس أثره على الحسابات التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب عمليات تلك الشركات، كما أن طبيعة نشاطها تحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة، كذلك نجد أن تعدد أنواع العمليات التأمينية ينعكس أثره على عدد ونوعية

الحسابات الختامية التي يتم إعدادها في آخر الفترة المالية، حيث يتم إعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.

من ناحية أخرى، نجد تدخل القوانين التي تصدرها الدولة للإشراف على شركات التأمين، في تحديد عدد ونوعية الدفاتر والسجلات التي يتعين على تلك الشركات إمسакها، وكذلك في تحديد شكل قوائمها المالية ومحتوياتها.¹

الفرع الثاني: السجلات المحاسبية لشركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من المنشآت المالية التي لها أنشطة متعددة تستدعي وجود سجلات محاسبية تتلاءم مع طبيعة عملها، ومن هذه السجلات:²

1- سجلات يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين الإنتاجية وتشمل:

أ. سجل إصدار وثائق التأمين.

ب. سجل التجديدات لوثائق التأمين.

ج. تعديل وإلغاء وثائق التأمين.

د. التعويضات.

وتتضمن هذه السجلات على حقول تنظيمية لغرض تدوين البيانات المطلوبة.

2- سجلات يحتفظ بها قسم الخزانة مثل سجل الصندوق.

3- سجلات يحتفظ بها قسم الحسابات وتشمل سجل اليومية العامة وسجل الأستاذ العام،

حيث تعتبر السجلات الأساسية لتجميع البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل

الوصول إلى نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة.

وانطلاقاً من هذا نستنتج أن هناك هيكل معين للنظام المحاسبي داخل شركات التأمين يمكن

أن يحققه من خلال احتفاظ هذه الشركات بمجموعة من الدفاتر والسجلات نوضحها في الشكل الآتي:

¹ عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص 321.

² إيهاب نظمي إبراهيم وآخرون، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2009، ص 427.

شكل رقم (03): الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها شركات التأمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجع إيهاب نظمي إبراهيم وآخرون، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2009.

الفرع الثالث: إدارة الأصول والخصوم لشركات التأمين

لميزانية شركات التأمين جانبين، جانب استثماري وهو جانب الأصول وجانب تمويلي وهو جانب الخصوم، وتكون إدارة كل منهما كما يلي:¹

أولاً: إدارة الأصول (الاستثمارات)

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تؤدي دوراً مهماً في تجميعها من المصادر المختلفة، وتعمل على توجيهها نحو مجالات الاستثمار المثلى بما يسهم في تحقيق التدفقات النقدية المرجوة، وهذا يكون واضحاً في هيكل الأصول لشركات التأمين، فنجد أن أصولها تمثلت في محفظة استثمارات متنوعة من أدوات مالية قصيرة الأجل أو أدوات مالية طويلة الأجل، عليه فإن سياسة الاستثمار لدى الشركات تبنى على ركيزتين أساسيتين، أولهما استثمار أقساط التأمين فور استلامها وهذا يدعم جانب التأمين الاستثماري، وأما الجانب الثاني فهي اعتبار أن رأس المال والاحتياطيات بمثابة درع واقى للحماية من أي خسائر قد تنتج عن انخفاض القيمة السوقية لتلك الاستثمارات، زد على ذلك ارتفاع قيمة التعويضات عن قيمة الأقساط المتدفقة، ومن جهة أخرى فإن لإدارة النقدية دوراً مهماً في حجم الاستثمارات، فالإدارة الجيدة للنقدية تعني، حد أدنى من النقدية العاطلة وحد أعلى من الموارد المتاحة للاستثمار، وهذا يزيد من احتمالية زيادة في العائد المتولد عنها، وهذا بدوره ينعكس على ربحية حملة الأسهم وعلى المركز المالي لشركات التأمين بوجه العموم، وهذا بدوره يزيد من المركز التنافسي.

ثانياً: إدارة الخصوم (الجانب التمويلي)

تمثل المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين، وذلك لأن المبالغ التي يتوقع أن تدفعها شركات التأمين للمؤمن لهم أو المستفيدين خلال الفترة التي تغطيها أقساط التأمين عادة ما تكون سنة - يستبعد منها شركات التأمين على الحياة- يتم إضافتها إلى حساب المخصصات، وعندما تقوم الشركة بدفع بعض التعويضات ينخفض رصيد كل من المخصصات ورصيد النقدية، وعندما تزيد المدفوعات عن قيمة المخصصات تعتبره شركات التأمين في حكم الخسائر ومنها يتأثر رصيد حقوق الملكية بالانخفاض بما يعادل تلك الزيادة والعكس.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي في شركات التأمين

يلعب النظام المحاسبي المالي دوراً حيوياً في إدارة شركات التأمين، حيث يساهم في تسجيل وتوثيق العمليات المالية وتحليل الأداء المالي وتحقيق الشفافية والموثوقية في التقارير المالية. يعد هذا النظام أداة أساسية لنجاح واستدامة شركات التأمين في سوق المال المتنافس.

الفرع الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين

¹ ناجي ساسي المندلسي وآخرون، مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 04، 2018، ص ص209، 210.

تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات المنشأة مقسمة إلى مجموعات متناسقة تتماشى في تبويبها مع طبيعة نشاط المنشأة، والمجموعة الدفترية التي تتكون بصفة عامة من مجموعة دفاتر القيد الأولي ومجموعة الدفاتر التحليلية، والمجموعة المستندية التي تمثل مدخلات النظام المحاسبي للمعلومات، ومجموعة تعليمات الرقابة المالية التي تتضمن مجموعة الإجراءات والقواعد التي يجب اتباعها فيما يتعلق بالنواحي المالية وحفظ أصول المنشأة وممتلكاتها ورفع الكفاءة التشغيلية.

ولا يختلف الحال في منشآت التأمين عن غيرها من المنشآت التجارية والصناعية والمالية الأخرى، إلا أن طبيعة نشاطها واتساع وتعدد حجم معاملاتها يتطلب ضرورة إتباع طريقة أو لهجة محاسبية تتصف بالتحليل والتفصيل حتى تساعد على القيام بتسجيل وتحليل وعرض هذه المعاملات، ومن أكثر الطرق المحاسبية التحليلية مناسبة للتطبيق في منشآت التأمين، الطريقتين الانجليزية والفرنسية، حيث توفر كلا منهما مجموعة من السجلات التحليلية (اليوميات الفرعية أو اليوميات المساعدة) ومجموعة من سجلات التحليل (دفاتر الأستاذ المساعدة) بالإضافة إلى الحسابات العامة والإجمالية التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية والضبط الحسابي، مما يساعد منشآت التأمين على تحقيق أهداف النظام المحاسبي.¹

¹ محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية - المنصورة، 2007، ص30.

شكل رقم (04): النظام المحاسبي في شركات التأمين



- سجل الإصدارات والوثائق.
- سجل التجديدات.
- تحصيل الأقساط.
- سجل التعديل والإلغاءات.
- سجل التعويضات.
- إصدار الوثائق.
- دفع التعويضات.
- حساب الإيرادات والأعباء لكل فرع من فروع التأمين.
- حساب النتائج (قائمة الدخل).
- الميزانية.
- تقارير عن أداء الأقسام.

المصدر: الأميرة إبراهيم عثمان، احمد عبد الملك محمد، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 259.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين

هناك مجموعة من الخصائص تميز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين نذكر منها: ¹

- 1- ضرورة ملاءمة النظام المصمم لطبيعة وظروف وحجم وعمليات شركة التأمين.
- 2- موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له.
- 3- توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورة المستندية لعمليات التأمين المختلفة.
- 4- إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كلاً منهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
- 5- توفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية والإشرافية والرقابية وأجهزة تقييم الأداء.
- 6- اقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.

الفرع الثالث: طرق مسك الدفاتر المحاسبية في شركات التأمين

لقد تعددت الطرق لمسك الدفاتر المحاسبية من بينها: ²

- 1- **الطريقة الإيطالية:** تعتمد على مجموعتين، دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، إلا أن هذه الطريقة تتلاءم مع الشركات الصغرى.

¹ سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2015، صص 107-108.

² سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2015، صص 80-81.

2- الطريقة الإنجليزية: تعتمد على مسك دفاتر مساعدة، بها البيانات التفصيلية وتضبط الأعمال اليومية من خلالها، ونجد فيها:

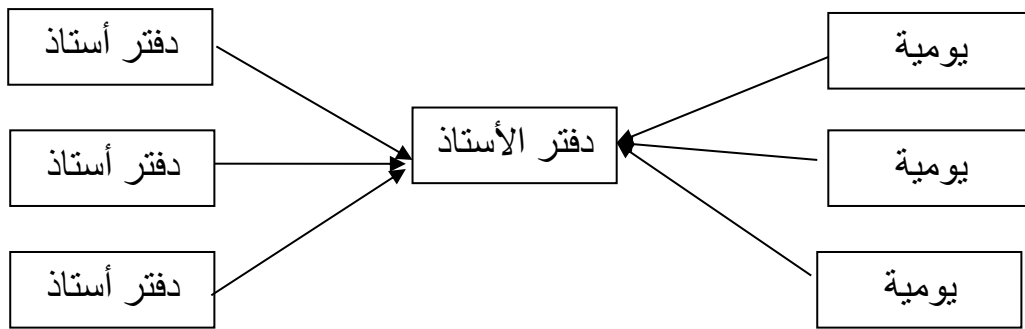
❖ **يوميات مساعدة:** تستخدم شركات التأمين العديد من اليوميات المساعدة مثل: اليومية النقدية (الصندوق والبنك)، يومية الأقساط (حسب فرع التأمين)، يومية التعويضات (حسب فرع التأمين)، يومية العمولات للعمليات التأمينية التي يتوسط فيها وكلاء التأمين في إبرام العقد، يومية الحسم وهذا في حالة التأمين المباشر دون توسط الوكلاء، يحصل المستأمنين على حسن لقاء توفير عمولة الوكيل.

ويتم الترحيل من اليومية إلى دفتر الأستاذ بقيود مركزية أو إجمالية نصف شهرية أو شهرية ومنه إلى دفتر الأستاذ العام.

❖ **دفتر أستاذ مساعدة:** تفتح عند حاجة الإدارة إلى بيانات مفصلة عن الحركة اليومية لدى الشركة، فمثلا يفتح لكل مستأمن بطاقة يسجل فيها رقم وثيقة التأمين وتاريخ استحقاقها وغيرها من المعلومات الضرورية.

والشكل التالي يبين الطريقة الإنجليزية:

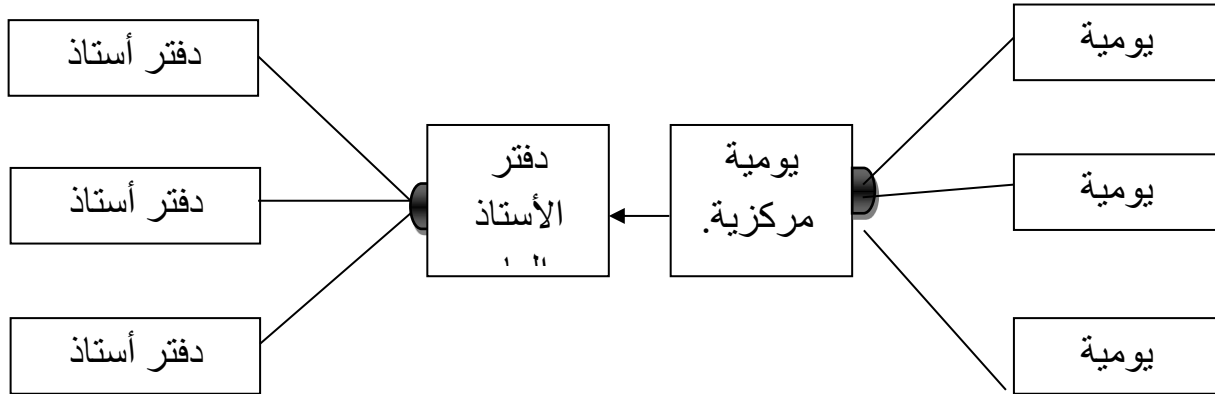
شكل رقم (05): الطريقة الإنجليزية لمسك الدفاتر المحاسبية



المصدر: بوضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص ص 80 – 81.

3- الطريقة الفرنسية: هي طريقة المراحل الأربعة بحيث تختلف عن الطريقة الإنجليزية في مسك يومية مركزية ترحل إليها البيانات من اليوميات المساعدة ثم ترحل بياناتها إلى دفتر الأستاذ العام، حسب الشكل الآتي:

شكل رقم (06): الطريقة الفرنسية لمسك الدفاتر المحاسبية



المصدر: بوضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص ص 80-81.

المطلب الثالث: التسجيلات المحاسبية لأهم العمليات لشركات التأمين¹

تتطلب عمليات شركات التأمين تسجيلات محاسبية دقيقة وشاملة لضمان الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، ويتضمن ذلك تسجيل العمليات التأمينية مثل تقدير المخاطر وتسوية المطالبات، بالإضافة إلى تسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأعمال التأمين.

الفرع الأول: تسجيل أقساط التأمين

تقوم شركات التأمين بتسجيل أقساط التأمين على ثلاث مراحل كالتالي:

1- مرحلة إثبات عملية التأمين: تتم بإمضاء العقد وينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن له.

411	من ح/ أقساط صادرة للتحصيل.	***
7000	إلى ح/ القسط التجاري	***
7003	(الصافي).	***
4451	ح/ القسط التجاري (الإضافي).	***
4671	ح/ الرسم على القيمة المضافة.	***
4427	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية.	***
	ح/ طابع الحجم.	
	إثبات عملية التأمين.	

2- مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد.

¹ مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، -، 2013/2012، ص ص 07-09.

	***	من ح/ البنك.	512
	***	أو	أو
***	***	ح/ الصندوق.	513
		إلى ح/ أقساط صادرة	411
		للتحويل.	
		تسديد القسط.	

3- تحويل الحقوق لمستحقيها: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها.

	***	من ح/ الرسم على القيمة المضافة.	4451
	***	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية.	4671
	***	ح/ طابع الحجم.	4427
***		إلى ح/ البنك.	512

الفرع الثاني: تسجيل التعويضات

عند وقوع أي حادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في أجل (48 ساعة من وقوع الحادث)، حيث يقوم الخبير بتقييم الأضرار وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة، ويتم التسجيل كما يلي:

1- عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة

	***	من ح/ أضرار على العمليات المباشرة.	6000
	***	ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار.	6003
***		إلى ح/ أضرار ومصاريف	3060
		للدفع على العمليات المباشرة.	
		إثبات الأضرار والمصاريف (حقوق الغير).	

2- عملية التسوية (تسديد التعويضات) هنا تكون المراحل التالية:

● المرحلة الأولى: مبلغ التقييم = مبلغ التسوية الواجب دفعه.

	***	من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على	3060
	***	العمليات المباشرة.	53
***		إلى ح/ النقديت.	
		تسديد الأضرار والمصاريف على العمليات	
		المباشرة.	

● المرحلة الثانية: مبلغ التقييم < مبلغ التسوية (في هذه الحالة نعكس قيد الإثبات بقيمة الفرق بين مبلغ التقييم ومبلغ التسوية).

***	***	من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة.	6000	3060
***	***	إلى ح/ أضرار على العمليات المباشرة. ح/ مصاريف ملحقه مع الأضرار. تخفيض مبلغ الأضرار والمصاريف للدفع.	6003	

❖ عملية التسديد:

***	***	من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة.	53	3060
***	***	إلى ح/ النقديت. تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقه.		

• المرحلة الثالثة: مبلغ التقييم > مبلغ التسوية.

إثبات الزيادة في مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقه:

***	***	من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة.	6000	6000
***	***	إلى ح/ أضرار على العمليات المباشرة. ح/ مصاريف ملحقه مع الأضرار. تخفيض مبلغ الأضرار والمصاريف للدفع.	3060	6003

❖ عملية التسديد بمبلغ التسوية:

***	***	من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة.	53	3060
***	***	إلى ح/ النقديت. تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقه.		

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق استنتجنا أن نشاط التأمين هو عملية تحويل المخاطر المالية من الأفراد أو الشركات إلى شركات التأمين من خلال دفع مبالغ مالية تسمى الأقساط التأمينية. كما اتضح أن النظام المحاسبي المالي هو الإطار الذي تستخدمه شركات التأمين لتسجيل وتوثيق العمليات المالية والحفاظ على سجلات دقيقة للأنشطة المالية المتعلقة بالتأمين، إذ يهدف هذا النظام إلى توفير معلومات دقيقة وشاملة حول الحالة المالية للشركة وتحقيق التقارير المالية اللازمة للإدارة والمساهمين، كما لاحظنا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، وبالتالي فالنظام المحاسبي المالي يعتبر أداة أساسية في إدارة شركات التأمين، لمساهمته في تحليل وتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا الثاني.

الفصل الثاني:

الأداء المالي وعلاقته بالنظام المحاسبي في شركات التأمين.

تمهيد

الأداء المالي هو ركيزة أساسية لنجاح شركات التأمين، فهو يتأثر بشكل كبير بالنظام المحاسبي المالي الذي تتبعه الشركة، لأنه يلعب دورا فعلا في توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة التي تساهم في تقييم وتحليل أداء الشركة بشكل شامل، كونه يقوم بتسجيل وتوثيق العمليات المالية بدقة ومنهجية وهو ما يمكن المسؤولين الماليين والإداريين من فهم أداء الشركة وتحليله بدقة.

من خلال تبني النظام المحاسبي المالي، يمكن لشركات التأمين إعداد التقارير المالية اللازمة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب، تشمل هذه التقارير القوائم المالية الرئيسية مثل قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية، وفي مقابل ذلك فهي تعكس أداء الشركة المالي وتوفر رؤية شاملة حول الإيرادات والنفقات والربحية والسيولة.

وفي هذا المقام حاولنا إسقاط الضوء على الأداء المالي وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، وتبعاً لذلك قسمنا فصلنا إلى ثلاث مباحث أساسية،

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.

المبحث الثاني: الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين والمراحل التي يمر بها.

المبحث الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

يعد الأداء المالي مؤشراً حيوياً يتم استخدامه لتحليل وتقييم أداء الشركات وتقييم صحة أعمالها، ويشمل عدة جوانب منها القدرة على تحقيق الربحية وزيادة قيمة المساهمين والحفاظ على استدامة النمو وتحقيق عائد جيد على الاستثمار بالإضافة إلى ذلك، يعمل الأداء المالي كأداة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحديد التوجهات المستقبلية للشركة، فعن طريق تحليله يمكن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، واتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق تحسينات في الأداء.

باختصار يمكن اعتبار أن الأداء المالي عنصراً حاسماً لتقييم وفهم نجاح المؤسسات والأفراد على حد سواء، يتأثر بعوامل متعددة تشمل الموارد البشرية، والابتكار التكنولوجي، والتخطيط المالي الشخصي، ومن خلال تحسين الأداء المالي، يمكن تعزيز القدرة على التنافسية، وتحقيق النمو والاستدامة، وتحقيق الرضا والنجاح في مختلف المجالات.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وتصنيفاته

الأداء هو عامل رئيسي لتقييم الفعالية في أي مجال عمل، حيث يعكس قدرة الشخص أو المؤسسة على تحقيق الأهداف وتنفيذ المهام بكفاءة وفاعلية، كما يتأثر الأداء بعدة عوامل مثل المهارات، الخبرة، الموارد المتاحة، والمحفزات، من خلال تحقيق أداء ممتاز، يتم تحقيق التحسين المستمر وتحقيق النجاح في النطاقات الشخصية، المهنية والمؤسسية.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

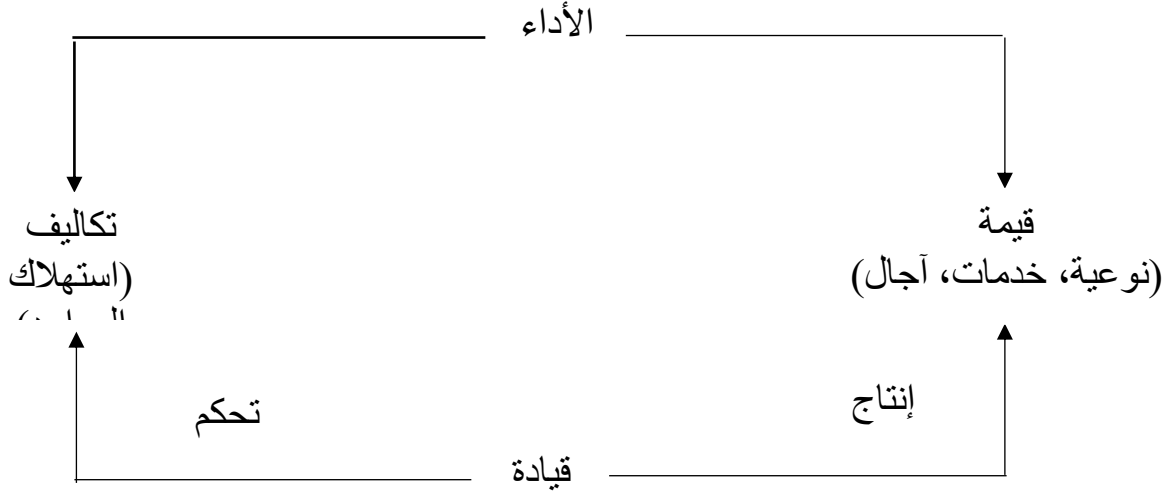
يعد الأداء مؤشراً هاماً تبنى عليه العديد من القرارات الهامة، فهو يحدد اتجاهات سير المؤسسة سلباً أو إيجاباً، كما يحدد مدى الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط وبذلك يعكس مدى نجاح المؤسسة أو إخفاقها، فالمؤسسات الاقتصادية تواجه اليوم تحديات جديدة تفرض عليها مقارنة ما تحققه من إنجازات بما يصل إليه غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأفضل والانجع في السوق، وقد تطورت هذه الفكرة بتأثير المنافسة العالمية والرغبة في الوصول إلى أعلى المستويات وتحقيق أفضل النتائج، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الأداء كمفهوم جوهري لمنظمات الأعمال باختلاف أنواعها.¹

يعود أصل مصطلح الأداء إلى الكلمة اللاتينية "Parformer" والتي كانت تعني في القرن الثالث عشر إنجاز أو تنفيذ، إلا أن المصطلح استمد كامل قيمته من اللغة الإنجليزية بظهور الفعل "ToPerform" في القرن الخامس عشر والذي يعني تنفيذ مهمة إنجاز عملاً والقيام بفعل يؤدي إلى بلوغ الأهداف المسطرة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى إجماع أو اتفاق حول

¹ ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص ص 03-04.

مفهوم محدد للأداء نظرا لاختلاف المقاييس والمعايير التي تستخدم في دراسة الأداء من جهة واختلاف أهداف واتجاهات الباحثين في دراساتهم من جهة أخرى. ويمكن تلخيص تطور مفهوم الأداء في الشكل الآتي:

الشكل رقم (07): تطور مفهوم الأداء



Source : Françoise Giroud et autres, contrôle de gestion et pilotage de la performance, 2eme édition, Gualino éditeur, Paris, 2004, p 69.

الفرع الثاني: تصنيفات الأداء

إن تصنيف الأداء يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته، الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف أنواع الأداء.

ويمكن الاعتماد على أربعة معايير (تصنيفات) هي: ¹ معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي وكل معيار منها يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

1- التصنيف حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين: أداء داخلي وأداء خارجي.

1-1 الأداء الداخلي: ينتج بفضل ما تملكه الوحدة أو المؤسسة من موارد، فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- الأداء البشري: أي أداء أفراد المؤسسة.
- الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بطريقة فعالة.
- الأداء المالي: أي فعالية استخدام الوسائل المالية المتوفرة.

2-1 الأداء الخارجي: "هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فهو يتولد عن المحيط الخارجي للمؤسسة، ويمكن أن يظهر هذا الأداء في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة، نتيجة مثلا ارتفاع رقم أعمالها في ظروف

¹ محمد زرقون وآخرون، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، 2014، ص ص 125-126.

معينة، كازدياد الطلب على منتج المؤسسة أو خروج أحد المنافسين، فكل هذه المتغيرات تنعكس على الأداء إيجابا أو سلبا، وعلى المؤسسة أن تسعى لمحاولة قياس وتحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها، فهي لا تتحكم فيه أو يصعب عليها ذلك كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

2- التصنيف حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي.

1-2 **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة، في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، وفي إطار هذا الأداء يمكن الحديث عن مدى وعن كفاءات بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة كالاستمرارية، الربح، الشمولية، النمو...إلخ.

2-2 **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وهو بدوره ينقسم إلى عدة أنواع باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث حسب المعيار الوظيفي يمكن إيجاد أداء وظيفية مالية، أداء وظيفية الأفراد، أداء وظيفية التموين، الإنتاج والتسويق وهكذا... والأداء الكلي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية (الأداءات الجزئية)، وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

3- التصنيف حسب المعيار الوظيفي

يرتبط أساسا بعنصر التنظيم وتقسيم الوظائف (هيكلتها) داخل المؤسسة، وبناء على الوظائف المعروفة، يتم تقسيم الأداء إلى عدة أنواع منها:

1-3 **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مالي مقبول، وبناء هيكل مالي فعال.

2-3 **أداء وظيفة الإنتاج:** «يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مع إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بالمنافسة وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3-3 **أداء وظيفة الأفراد:** يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة العام، فبقاء المؤسسة ونجاحها مرتبط لا شك ارتباطا وثيقا بأداء العامل البشري فيها، هذا الأداء الذي يجب أن يبنى على الكفاءات واختيار ذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري، لا تكون إلا إذا الشخص المناسب في المكان وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

4-3 **أداء وظيفة التموين:** يتمثل في القدرة على الاستقلال عن الموردين، والحصول على الموارد المناسبة في الأوقات المناسبة وبأسعار مناسبة.

5-3 **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يمكن دراسة هذا الأداء من خلال المؤشرات التالية:

• توفر جو ملائم للبحث والابتكار والتجديد.

• التنوع في المنتجات.

• درجة تحديث الآلات ومواكبة التطور.

6-3 **أداء وظيفة التسويق:** يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ومنها: حصة السوق، إرضاء العملاء (من خلال معرفة عدد ونوع شكاوى العملاء، مقدار المردودات من المبيعات...) وكذلك السمعة التي تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد، ويمكن معرفتها من مردودية كل منتج.

7-3 **أداء وظيفة العلاقات العمومية:** في هذه الوظيفة تتحد أبعاد مفهوم الأداء الذي تطرقنا إليه سابقا، فالأداء ضمن هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة، فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عند حصولهم على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفين فالأداء بالنسبة لهم هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة لأجال التسديد والاستمرار في التعامل معها، في حين أن الأداء من وجهة نظر العملاء، هو الحصول على مدة تسديد طويلة ومنتجات في الأجال المناسبة وبالجودة العالية.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته

يعتبر الأداء المالي محورًا أساسيًا لتقييم وفهم نجاح المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية، كما يُعتبر أيضا مؤشرا حاسمًا يُستخدم لتحليل وتقييم أداء الشركات، يتضمن ذلك قدرة الشركة على تحقيق الربح، توفير القيمة للمساهمين، وتحقيق العائد على الاستثمار. من خلال تحليل وفهم هذه المؤشرات، يمكن للمستثمرين والمشرفين تقييم القوة المالية للشركة وقدرتها على النمو والاستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي بشكل أدق نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين، ومن التعاريف التي قدمت للأداء المالي نجد:

✚ يعبر الأداء المالي عن المحرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها لذا يعرف بأنه مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة، أي أنه يربط بين أوجه الأنشطة وبين الأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل الشركة.

✚ هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في

ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

هو مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم.²

أما الأداء المالي على مستوى صناعة التأمين فإنه يمثل قدرة شركة التأمين على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تحقيق أرباح.³

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات، وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات، وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:⁴

1. تقييم ربحية الشركة.
2. تقييم سيولة الشركة.
3. تقييم تطور نشاط الشركة.
4. تقييم مديونية الشركة.
5. تقييم تطور توزيعات الشركة.
6. تقييم تطور حجم الشركة.

¹ مراد حجاج وآخرون، دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 262.

² بلال فايز عمر وآخرون، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 02، 2014، ص 245.

³ عامر رشيد عنيد وآخرون، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الوطنية باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص-ج1)، 2021، ص 296.

⁴ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان- الأردن، 2009، ص 46-47.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

تتمحور أهداف الأداء المالي حول تحقيق الاستقرار المالي في مجال المالية للمؤسسات، وتتضمن هذه الأهداف تعظيم الإيرادات وتحقيق الربحية، تخفيض التكاليف وضمان التوازن المالي.

كذلك هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأداء المالي، بما فيها الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، الحجم والتكنولوجيا الفعالة للتحكم في المخاطر وتعزيز العائد.

الفرع الأول: أهداف الأداء المالي

هناك عدة أهداف للأداء المالي نذكر منها:¹

- 1. التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه، لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة، وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية.
- 2. نمو المؤسسة:** ويعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار...إلخ.
- 3. الربحية والمردودية:** تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، وهي بذلك تعرب عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.
- 4. السيولة وتوازن الهيكل المالي:** تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة بالوفاء أو مواجهة

¹ محمد فيصل مايده وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، 2017، ص 249.

التزامها وتأدية بعض المدفوعات وقياس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.
أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، لأن التكلفة المالية تلعب دوراً مهماً في التخصيص الأمثل للموارد المالية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في:¹

1. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن الشركات المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية،

1 أسماء بوزاغو وآخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، عدد 01، 2020، ص 326-327.

وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك سبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4. الحجم: يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء المؤسسات، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بها، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء هي علاقة طردية.

المبحث الثاني: الأداء المالي في شركات التأمين

يعتبر الأداء المالي في شركات التأمين محوراً حاسماً لتقييم صحة وقوة هذه الشركات وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية المرجوة، ويشمل الأداء المالي في هذا القطاع مجموعة من المؤشرات والعوامل التي تساهم في تحليل وتقييم الأداء العام للشركات التأمينية. إضافة إلى ذلك يعتمد هذا الأداء على تقييم المخاطر المالية وإدارتها بشكل فعال، وضبط التكاليف والإيرادات، وتحقيق أرباح صافية مستدامة، كما تلعب شركات التأمين دوراً حيوياً في توفير الحماية المالية للأفراد والشركات من خلال جمع الأموال وتوفير التغطية والتعويضات.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي وتحسينه

تقييم الأداء المالي وتحسينه هما عمليتان حيويتان لأي شركة أو مؤسسة تسعى لتحقيق النجاح المالي والاستدامة على المدى الطويل، حيث يشير تقييم الأداء المالي إلى عملية تحليل وقياس أداء الشركة من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية، بينما يتعلق تحسين الأداء المالي باتخاذ إجراءات واستراتيجيات لتعزيز وتحسين هذا الأداء بشكل مستمر.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نعرف أولاً مفهوم التقييم:

✓ يعرف التقييم على أنه " عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة".

✓ أما تقييم الأداء المالي فنعني به: تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد المالية والمادية للمؤسسات ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة منه على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين الموارد المستخدمة والنتائج، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.¹

✓ أما تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، فيعرف بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية.

✓ كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية... إلخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها، وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها.

✓ ويعرف الأداء المالي أيضا على أنه الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف.²

الفرع الثاني: تعريف تحسين الأداء

يعرف تحسين الأداء على أنه استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى، ومن المبادئ الأساسية لتحسين الأداء نذكر ما يلي:³

■ الوعي بتحقيق احتياجات وتوقعات الزبون (داخلي وخارجي).

¹خنفري خيضر وآخرون، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، ص 58.

²لقليطي الأخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص 94.

³ شطارة نبيلة وآخرون، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة 02، ص 03.

- إزالة الحواجز والعوائق وتشجيع مشاركة جميع العاملين وخاصة ذوي الكفاءة والمهارة والإبداع.
 - التركيز على النظم والعمليات.
 - القياس المستمر ومتابعة الأداء.
- المطلب الثاني: الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين والمراحل التي يمر بها**

تستند عملية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين إلى أسس علمية وعملية تهدف إلى تحليل وتقييم النتائج المالية للشركة بشكل شامل، كما تتطلب عملية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين مجموعة من المراحل سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: المعايير الخارجية والمعايير الداخلية لتقييم أداء شركات التأمين

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات إنتاج السلع الصناعية، ذلك لأن عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية، ويمكن القول بأن معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية، أي المؤشرات على شكل نسبة مئوية.¹

❖ المعايير الخارجية: نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور

المتعاملين ويبني عليها حكمه على شركة التأمين، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- 1- الخدمة الجيدة للعملاء: وأهمها السرعة والعدالة في تسوية التعويضات.
- 2- تكلفة التأمين.
- 3- السمعة المالية العامة للشركة.

❖ المعايير الداخلية: وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء في

شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية.

الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل والتي يتوجب اتباعها، وفق الترتيب التالي:²

- 1- **جمع البيانات والمعلومات:** تعد البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المستخدمة لحساب النسب والمعايير العملية التي يتم الحصول عليها من حسابات الإنتاج والميزانية العمومية، والمعلومات عن الطاقة الإنتاجية والخدمات ورأس المال، وعدد العمال وأجورهم، المادة الخام التي تستخدم في عملية تقييم الأداء،

¹ أبو سعود أحمد السودة، مجلة شركة مصر للتأمين، العدد 28، 1986، ص 3.

² مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص 39.

- حيث تأخذ عادة خلال السنة المعنية أو للسنوات السابقة دون أن ننسى البيانات المتعلقة بالمؤسسات الناشطة في نفس قطاع الشركة، أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات المتشابهة في الخارج، وهذا لأهميتها في إجراء المقارنات.
- 2- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات:** يتم التأكد من مصداقية وموثوقية البيانات وهذا من خلال الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة، وهذا حتى يتم الوصول إلى حساب المعايير والنسب والمؤشرات ذات دقة لعملية تقييم الأداء.
- 3- **إجراء عملية التقييم:** ويتم التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة، على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة أي جميع أنشطة الفروع والأقسام فيها وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
- 4- **اتخاذ القرار المناسب:** وهذا يشمل مقارنة النشاط المنفذ بالأهداف المخططة، ويتم بعدها حصر الانحرافات التي حصلت في النشاط، وأن أسبابها قد حددت ويتم اتخاذ الحلول لمعالجتها ومحاولة وضع خطط جديدة لتسيير نشاط الشركة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء السابقة.
- 5- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** وتشمل هذه المرحلة تحديد الانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية، وهذا بتحديد المسؤولين عنها، ومن ثم تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم، وهذا بهدف الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المبحث الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد العوامل الرئيسية في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، فهو يساهم في تنظيم وتوثيق وتقييم العمليات المالية والمحاسبية التي تتم داخل الشركة، كما يعتبر النظام المحاسبي المالي نقطة الاتصال الحيوية بين جميع جوانب الشركة التجارية والتأمينية.

تعتمد أهمية النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي على عدة جوانب، من بينها أنه يساهم في توفير معلومات موثوقة ودقيقة حول النتائج المالية والمؤشرات المالية المهمة للشركة، مما يمكن إدارة الشركة من اتخاذ القرارات المالية الصحيحة والاستراتيجيات المستدامة.

المطلب الأول: تأثير مخرجات النظام المحاسبي المالي على تحسين الأداء المالي

يعد النظام المحاسبي المالي إحدى أهم ركائز المؤسسات، حيث يعمل على جمع وتخزين البيانات، ثم معالجتها وتحويلها إلى مخرجات على شكل معلومات ملائمة لتقييم وتحسين الأداء المالي.

مثلاً عرفنا سابقاً، أن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية التي تم إعدادها وفق القوائم المالية المتعارف عليها، فنقوم بتوفير معلومات ذات الأهمية والجودة، والتي تكسبها الكفاءة والفاعلية والقدرة على دراسة وتحليل الوضعية الحالية، والتنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسة.

وللمعلومات الواردة في القوائم المالية أهمية وخاصة التنبؤ، وتسهل على الإدارة تقييم الأداء المالي، واكتشاف الاختلالات وتدارك الأخطاء، وحل المشاكل في وقت وجيز. تقوم الميزانية بتوفير المعلومات اللازمة حول المركز المالي، والتي هي بدورها مفيدة في التنبؤ بالقروض والتدفقات النقدية المستقبلية، وتختص المعلومات الخاصة بالسيولة على القدرة على السداد، فتعكس قدرة المؤسسة على التقيد ومواجهة التزاماتها. يعطي جدول حسابات النتائج المعلومات الخاصة بتقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية، وتقييم الأنشطة بأنواعها.

يقوم جدول تدفقات الخزينة بتقييم قدرة المؤسسة النقدية وتوقيت الحصول على تلك النقدية، وتحدد تلك المقدرة وإمكانية المؤسسة بدفع الرواتب وتسديد المستحقات والقروض، وسداد الفوائد ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين.

تعمل هذه القوائم بالاشتراك مع بعضها، بالرغم من اختلاف نوع المعلومات الذي تقدمه كل واحدة منها، وذلك لكي تعطي صورة كاملة عن الأداء المالي للمؤسسة.¹

المطلب الثاني: النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وأهميتها

تعتبر النسب المالية أداة هامة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، فهي تُستخدم لتحليل البيانات المالية وتقدير أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية، كما تعكس النسب المالية العلاقة بين مختلف العناصر المالية في البيانات المالية وتوفر رؤية شاملة حول الأداء المالي للشركة.

وفيما يلي عرض موجز لأهم النسب المستخدمة في شركات التأمين:

الفرع الأول: النسب المالية.

تستخدم المؤشرات المالية عادة في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذا في مدى كفاءة إدارة المؤسسات في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية لها.

- **نسبة التمويل:** تساعد هذه النسب في دراسة وتحليل مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.²

جدول رقم (02): نسب التمويل

¹ برزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2011، ص 82.
² شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة دقاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص 96.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	تقيس هذه النسبة مدى تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة}}$	تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأموال الثابتة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات مقياس التحليل المالي المتقدم، رقايقية فاطمة الزهراء، جامعة محمد الشريف مساعديّة _ سوق أهراس _ بتاريخ 2022/11/04.

- **نسب النشاط (الدوران):** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹

جدول رقم (03): نسب النشاط.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال } (HT) CA}{\text{الأصول غير الجارية}}$	تفسر مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة في توليد المبيعات.
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال } (HT)}{\text{الجارية الأصول}}$	يشير معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول}}$	تقيس مدى مساهمة إجمالي أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات السيولة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات مقياس التحليل المالي المتقدم، رقايقية فاطمة الزهراء، جامعة محمد الشريف مساعديّة _ سوق أهراس _ بتاريخ 2022/11/04.

- **نسب السيولة:** تهدف هذه النسب إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة شركات التأمين في المدى قصير.²

جدول رقم (04): نسب السيولة.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
------------	--------	---------

¹ عبد الرؤوف عز الدين وآخرون، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، عدد 01، 2021، ص 116.

² مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2011/2010، ص 107.

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأصول الجارية من مجموع الأصول.	أصول جارية مجموع الأصول	نسبة سيولة الأصول
تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة.	الأصول الجارية الخصوم الجارية	نسبة السيولة العامة
تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية المتاحة (بنك و صندوق).	قيم جاهزة خصوم جارية	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات مقياس التحليل المالي المتقدم، رقابية

فاطمة الزهراء، جامعة محمد الشريف مساعدية _ سوق أهراس _ بتاريخ 2022/11/04

- **نسب الربحية والمردودية:** تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء الشركة المالي، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي.¹

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

جدول رقم (05): نسب الربحية والمردودية.

التعليق	النسبة	اسم النسبة
تقيس هذه النسبة الربح المحقق من طرف المؤسسة نتيجة لمبيعاتها، وهي تدل على مبلغ الأرباح المحققة لكل دينار من رقم الاعمال المحقق من طرف المؤسسة.	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم خارجا لعمال الرسم}}$	هامش الربح الصافي
تعبر هذه النسبة على مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$	المردودية التجارية
تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.	$\frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$	المردودية الاقتصادية
تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية مستعملة من أموالها.	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات مقياس التحليل المالي المتقدم، رفايقية فاطمة الزهراء، جامعة محمد الشريف مساعدي _ سوق أهراس _ بتاريخ 2022/11/04.

الفرع الثاني: أهمية النسب المالية

تكمن أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية:¹

- ✓ تحديد مدى قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية.
- ✓ قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة
- ✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
- ✓ قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها.
- ✓ قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها مختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين

مؤشرات التوازن المالي هي أداة هامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين، تهدف هذه المؤشرات إلى قياس وتقدير توازن العناصر المالية المختلفة في الشركة وتحديد مدى استقرارها المالي وقدرتها على تلبية التزاماتها المالية في المستقبل.

¹خنفري خيضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 59.

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها نذكر:1

1- رأس المال العاملFR : يعرف رأس المال العامل بأنه" عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي. ويتم حسابه كالآتي:

رأس المال العامل الصافي/الدائم= الموارد الدائمة – الأصول
الثابتة

طريقة الحساب من أعلى الميزانية: طريقة الحساب من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي/الدائم= الأصول المتداولة - الديون
قائمة الأمل

وهناك أنواع أخرى للرأس المال العامل يتم حسابها كما يلي

• الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

رأس المال العامل الصافي= الأموال الخاصة -
الأموال الثابتة
رأس المال العامل الأجنبي= إجمالي الديون الأجنبية
رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول

بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

✓ رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

✓ رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: ومعناه أن المؤسسة عجزت عن تمويل أو تغطية باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

2- الاحتياج في رأس المال العاملBFR: حيث يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الأمثل، أي جزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة

1 شهبوب أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-96.

توازنها المالي، وهو مؤشر مكمل لرأس المال العامل، حيث أن الارتفاع في رأس المال العامل من سنة لأخرى لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل ويمكن حسابه كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-النقدية) - (الديون قصيرة الأجل-
السلفات المصرفية)

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول الجارية - نقدية الأصول) - (الخصوم
الحالية - نقديّة الخصوم)

الخزينة: يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل
الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

• هناك ثلاث حالات ممكنة للخزينة نذكرها

- ✓ الخزينة صفرية: تعتبر هذه الحالة المثلى التي تحقق التوازن المالي للمؤسسة، وتكون بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.
- ✓ الخزينة موجبة: ومعناه أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.
- ✓ الخزينة سالبة: وهنا رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل فتكون المؤسسة بحاجة لتغطية هذه الاحتياجات من أجل استمرار نشاطها.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن الأداء المالي في شركات التأمين يعتبر ركيزة أساسية لنجاحها وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية، وهذا في ظل تبني النظام المحاسبي المالي الذي يسهم في تعزيز الشفافية والدقة والموثوقية في تقارير الأداء المالي لتلك الشركات، وبالتالي يلعب دورًا فعالاً في تقييم وفهم أدائها، كما يعد أداة أساسية لتسجيل وتوثيق العمليات المالية في شركات التأمين، ويوفر هذا النظام سجلات وقوائم مالية توفر معلومات محددة حول الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم والتزامات الشركة، ومن خلال تلك البيانات، يمكن تحليل أداء الشركة وتقييم استدامتها المالية وقدرتها على تحمل المخاطر.

ولقد توصلنا في نهاية هذا الفصل إلى أن هناك علاقة وطيدة للأداء المالي بالنظام المحاسبي المالي تتجلى في عدة جوانب، إذ أن النظام المحاسبي يساعد في توفير معلومات دقيقة وموثوقة لقياس الأداء المالي وتقييمه، مما يمكن الإدارة والمساهمين من فهم أفضل للموقف المالي للشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمين CAAI سوق أهراس

مقدمة الفصل:

بعدما تناولنا في الجانب النظري مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين باعتباره الركيزة الأساسية في الشركة، سوف نتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، حيث وقع اختيارنا لشركة من بين شركات التأمين الفاعلة والرائدة في سوق التأمين الجزائري وهي الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، وقمنا بإجراء دراسة ميدانية على وكالة سوق أهراس.

ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✍ **المبحث الأول:** قمنا في هبتقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بصفة عامة.
- ✍ **المبحث الثاني:** تطرقنا من خلاله إلى إعداد الميزانية ودراسة النسب المالية للشركة.
- ✍ **المبحث الثالث:** تناولنا فيه إلى عملية تحليل الأداء المالي للشركة باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات CAAT.

تعمل الشركة الوطنية للتأمينات على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات التأمينية لعملائها، سواء كانوا أفراداً أو شركات، وتشمل خدماتها التأمين الصحي، التأمين على الحياة، التأمين على الممتلكات، التأمين على المركبات وغيرها من أشكال التأمين المختلفة، تتميز الشركة بتوفير حلول مبتكرة ومخصصة وفقاً لاحتياجات العملاء ومتطلباتهم الفردية. سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر، وكيفية نشوئه.

المطلب الأول: المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر.

مر قطاع التأمين بالعديد من المراحل نوضحها فيما يلي:

1. **الفترة الاستعمارية:** يرتبط وجود التأمين بوجود الاستعمار ومؤسساته التي تدير هذا النشاط، حيث أصدر المشرع الفرنسي مجموعة من القوانين من أهمها:
 - ♣ القانون المؤرخ في 14/06/1938 المعدل الذي أعطى أولية بالغة لرقابة الدولة لقطاع التأمين البري.
 - ♣ المرسوم الصادر في 30/12/1938 حدد طرق إنشاء شركات التأمين والقواعد التي تديرها.
 - ♣ القانون المؤرخ في 27/02/1938 المتعلق بالتأمين إلزامي على السيارات.
 - ♣ المرسوم المؤرخ في 17/04/1943 المتعلق بتأمين السيارات الاستشفائية.
 - ♣ الأمر الصادر في 04/11/1949 التأمين على النقل العمومي للبضائع والمسافرين.
 - ♣ الأمر الصادر في 04/08/1945 التأمين على المحلات العمومية.
 - ♣ القرار الصادر في 05/05/1958 التأمين على الجمعيات الرياضية.
2. **مرحلة ما بعد الاستقلال:** بعد الاستقلال بقي قطاع التأمين خاضعاً للتشريع الفرنسي، وقد كان قطاع التأمين مستغلاً من طرف حوالي 270 مؤسسة أجنبية أغلبها فرنسية، تمكنت هذه المؤسسات من نقل رؤوس الأموال إلى الخارج، لذا اتخذت الجزائر بعض الإجراءات التي تهدف إلى حماية المصالح الوطنية من خلال مجموعة من القوانين والتي تمثل في:
 - ♣ إصدار قانون 63/167 والذي فرض إجبارية إعادة التأمين بالنسبة إلى جميع عمليات التأمين، وذلك لدى الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR الذي أنشئ حصصاً لهذا الغرض.

¹BOUAZIZ CHEIKH, L'HESTOIRE D'ASSURANCE EN ALGERIE, ASSURANCE ET GESTION DES RISQUES, VOL 81(3-4) OCTOBRE-DECEMBRE 2013, P285 /286

- ❖ إصدار القانون رقم 63/201 أهم ما جاء به هو طلب الاعتماد لدى وزارة المالية، وعليه فإن المؤسسات التي اعتمدت وبدأت ممارسة عملها هي: الشركة الوطنية للتأمين: وهي شركة مختلطة (الجزائر-61%مصر%39)، الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين CAAR، الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي وهو ما يعرف اختصارا بـ CRMA، التأمين التبادلي لعمال التربية والثقافة: وهي تعرف اختصارا بـ MAATE وهكذا هذه الفترة قد عرفت اعتماداتها ومؤسستي تأمين.
 - ❖ الأمر رقم 66 والذي تم بموجبه تأمين شركات التأمين العاملة في الجزائر، وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة.
 - ❖ الأمر 73/94 لإعادة تأمين المخاطر التي تلتزم الشركات الوطنية بالتنازل.
 - ❖ الأمر 73/64 حيث منعت الشركات العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخاص، وألزمهم القانون بالعمل مع وكالات مباشرة تابعة لإحدى شركات التأمين العمومية.
 - ❖ إصدار القانون 07/80 المتعلق بالتأمينات، والذي كان يهدف إلى إخضاع قطاع التأمين للنظام الاشتراكي، ينقسم هذا القانون إلى 4 عناصر تتمثل في التأمين البري والبحري والجوي ورقابة الدولة.
 - ❖ مرسوم 85/82 ازدادت عملية التخصص من خلال إعادة الهيكلة التي مست الشركات الوطنية لإنشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT التي انشقت عن الشركة الوطنية CAAR أصبحت هذه الشركة مختصة في تأمينات النقل.
 - ❖ الأمر رقم 07-95 الذي بموجبه تم تحرير قطاع التأمين وإلغاء الاحتكار، وتبين من خلال هذا الإجراء اعتماد اتجاه جديد للدولة بتحرير القطاع وفتحه أمام الجميع.
 - ❖ قانون رقم (04-06) إضافة إلى مجموعة أخرى من المراسيم والقرارات التي صدرت سنة 2007 الذيهاهم بإعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية.
- المطلب الثاني: نشأة وتعريف الشركة الوطنية للتأمينات CAAT.**
- تتميز الشركة الوطنية للتأمينات بتاريخها العريق وخبرتها الواسعة في مجال التأمين، تأسست الشركة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات في مجال التأمين، وهي تعتبر إحدى الشركات الرائدة في قطاع التأمينات على مستوى البلاد.
- الفرع الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمينات.**
- في أبريل 1985، في ظل إعادة هيكلة قطاع التأمين، تأسست شركة عمومية متخصصة في تأمين النقل وشرعت في عملها ابتداء من جانفي 1986 تحت احتكار الدولة لكل العمليات التأمينية وتخصص الشركات، لذلك اعتمدت شركة CAAT لتطبيق نشاط أحادي الفرع وهو تأمين النقل البحري والجوي والبري.¹
1. كانت الأهداف المسطرة للشركة تتمثل أساسا في:

¹www.caat.dz: الاطلاع: 15/05/2023,7:12. تاريخ

- تغطية فعالة للمخاطر التابعة لمجال نشاطها.
- تصريف المدخرات للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني.
- خلق مناصب عمل في ظل قدوم إصلاحات من بينها التحول إلى استقلالية الإدارة، المؤسسة تحولت من شركة عمومية اقتصادية إلى شركة ذات أسهم في أكتوبر 1989 وعرفت أيضا تحولين جذريين آخرين.
- رفع التخصص الذي سمح بتسويق جميع فروع التأمين.
- إنهاء احتكار الدولة على عمليات التأمين وإعادة التأمين مكرّسة بالمرسوم 07-95 جانفي 1995.
- التحويل القانوني المتكيف مع البيئة.
- بعد التغييرات المستحدثة في الأجهزة التشريعية والتنظيمية، سهرت الشركة على الحفاظ على مكانتها المتميزة في سوق مخاطر النقل مع الاستثمار التدريجي في قطاعات أخرى من بينها المخاطر الصناعية.
- تبنت مؤسسة CAAT استراتيجية تعتمد على تحسيس زبائنها من خلال الوقاية من المخاطر وجودة الخدمات.

2. موازاة مع ذلك، اتخذت إجراءات من بينها:

- إعادة التنظيم.
 - تمديد الشبكة التجارية.
 - إدماج وسطاء التأمين.
 - دعم التراث العقاري.
 - تعميم تكنولوجيات المعلوماتية.
 - تحسين وتقييم الكفاءات.
- تحقيق هذه الأهداف الهامة تطلب تعبئة موارد وإمكانات جبّارة.

تكملة الإصلاحات، مدعومة بالقانون 04-06 الموافق 20 فيفري 2006 المؤسس للتفرقة بين تأمين الخسائر وتأمين الأشخاص، أدخل تعديلات على القانون الأساسي لشركة CAAT لتصبح شركة تأمين الخسائر لكل الفروع تطبيقا للمرسوم الوزاري 14 جويلية 2011.

3. تطبيق هذا التشريع الجديد سمح لشركة CAAT بالتمحور على نقطتين:

- خلق شركة تابعة متخصصة تهتم بتأمين الأشخاص والمسماة تأمين لايف الجيري «TALA»،
- بالشراكة مع الصندوق الوطني للاستثمار «FNI» وبنك الجزائر الخارجي «BEA».
- إعادة هيكلة التنظيم لأنه من الضروري، كذلك تكوين ووضع نظام متوافق مع أهداف الشركة وهم:

➤ التكيف مع القانون الأساسي الجديد لشركة تأمين الخسائر.

➤ تحسين التسيير.

➤ مرافقة تطور الشركة.

إعادة الهيكلة هذه تبلورت حول خط محوري وهو مرونة تنظيم شركة CAAT لتكيف أحسن مع التغيرات الداخلية والخارجية، التكيف لشركة CAAT يكون من أهم الشروط لضمان الديمومة.

من المهم التسطير أن تطور شركة CAAT يتزامن مع التحوّلات التي تلتزم بها الدولة وهذا في إطار الإجراءات المُملّاة من السلطات العامة لتحفيز النشاط التأميني للشركة ولتوفير إمكانية توسيع نطاق المنتجات وتحسين جودة الخدمات.

الفرع الثاني: تعريف الشركة الوطنية للتأمينات.

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين CAAT من الشركات التي ساعدها النمو والتطور للتموقع كأحد أهم الممثلين للسوق الجزائرية للتأمينات، فهي شركة تحتل المرتبة الثانية في سوق التأمينات وتحقق رقم أعمال أكثر من 6 ملايين دينار، مهمتها دعم النمو الاقتصادي عبر حماية الشركات والأشخاص ضد المخاطر القابلة للتأمين وذلك بتقديم خدمات ذات جودة عالية، وبأحسن تسعير.

المطلب الثالث: أهداف شركة التأمين والهيكل التنظيمي لها.

تملك الشركة الوطنية للتأمين مجموعة من الأهداف تتميز بها عن غيرها من المؤسسات الأخرى سنتطرق إليها في هذا المطلب، مع إعطاء صورة واضحة عن الهيكل التنظيمي لهذه الشركة.

الفرع الأول: أهداف الشركة الوطنية للتأمين CAAT.

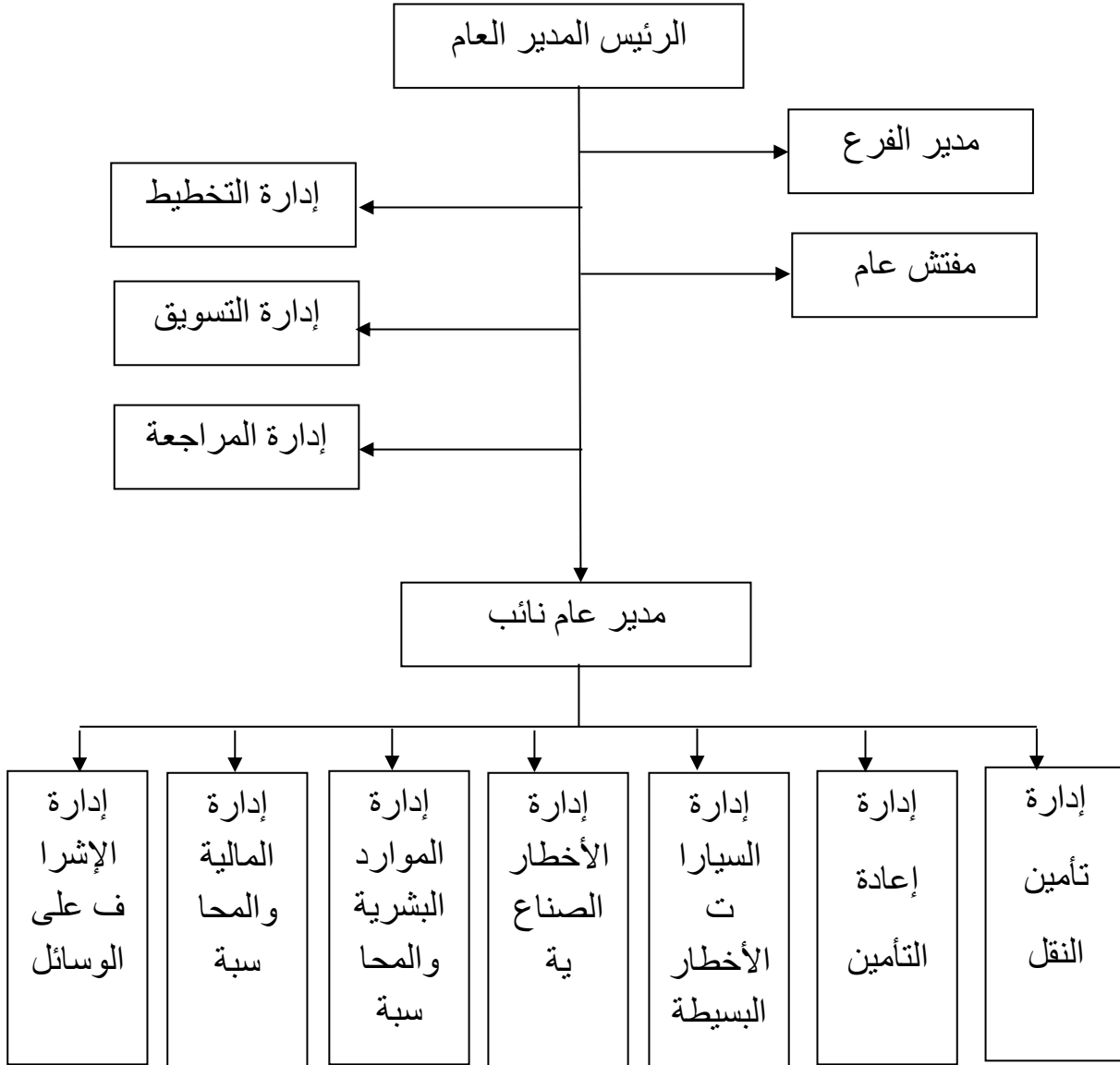
ويمكن تلخيص أهداف الشركة فيما يلي: ¹

- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق.
- العمل من أجل الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص، خاصة بالأخطار المختلفة.
- تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه.
- هيكلة موجهة للنشاط.
- إنشاء فرع للصيانة.
- إنشاء مركز خاص للخبرة.
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال.

¹ www.caat.dz,15/05/2023,9:03.

- التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة، والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر، الجودة، الاستقبال، والتعويض في أقرب الآجال في حالة وقوع الضرر.
- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتزم الشركة طرح منتجات جديدة للتأمين على الأشخاص.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين CAAT.
يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين CAAT من خلال الشكل الآتي:¹
شكل رقم (08): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين CAAT.



المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المرفقة من الشركة CAAT.

¹الوثائق المرفقة من المؤسسة.

المبحث الثاني: إعداد الميزانية المالية للشركة CAAT وحساب النسب المالية لها.

تعد عملية إعداد الميزانية المالية وتحليل النسب المالية أمرًا حاسمًا لشركات التأمين، حيث يلعبان دورًا مهمًا في تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، ويهدف إعداد الميزانية المالية إلى تحليل وتوضيح الحالة المالية الحالية للشركة وتوقع النتائج المستقبلية، بينما يساعد تحليل النسب المالية في فهم صحة وقوتها المالية.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمينات CAAT سوق أهراس.

♣ جانب الأصول.

2021	2020	2019	الأصول
26142591209.57	20489181620.78	18525164216	الأصول الثابتة
36951244327.37	39207387919.76	3244387130	الأصول المتداولة
2149909433.51	19426055718.86	14972258863	قيم الاستغلال
12408067123.54	16515838210.87	14351054689	قيم غير جاهزة
3044082870.32	3265493990.03	312523578	قيم جاهزة
63093835536.94	59696569540.54	50969001346	مجموع الأصول

♣ جانب الخصوم.

2021	2020	2019	الخصوم
31175177244.37	28446546654.61	25104634672	الأموال الدائمة
26599000995.09	24702351749.21	21764227108	الأموال الخاصة
4576176249.28	3744194905.40	3340407564	الديون طويلة الأجل
31918658292.57	31250022885.93	25864366675	الديون قصيرة الأجل
63093835536.94	59696569540.54	50969001346	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المرفقة من المؤسسة.

المطلب الثاني: حساب ودراسة نسب التمويل ونسب النشاط (الدوران).
الفرع الأول: نسب التمويل.
أولاً: حساب نسب التمويل.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.
 نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأموال الثابتة.

1- سنة 2019:

نسبة التمويل الدائم = 25104634672 / 18525164216 = 1.355163948.

نسبة التمويل الخاص = 21764227108 / 18525164216 = 1.174846649.

2- سنة 2020:

نسبة التمويل الدائم = 28446546654.61 / 20489181620.78 = 1.3883691.

نسبة التمويل الخاص = 24702351749.21 / 20489181620.78 = 1.20562901.

3- سنة 2021:

نسبة التمويل الدائم = 31175177244.37 / 26142591209 = 1.192505249.

نسبة التمويل الخاص = 26599000995.09 / 26142591209 = 1.017458475.

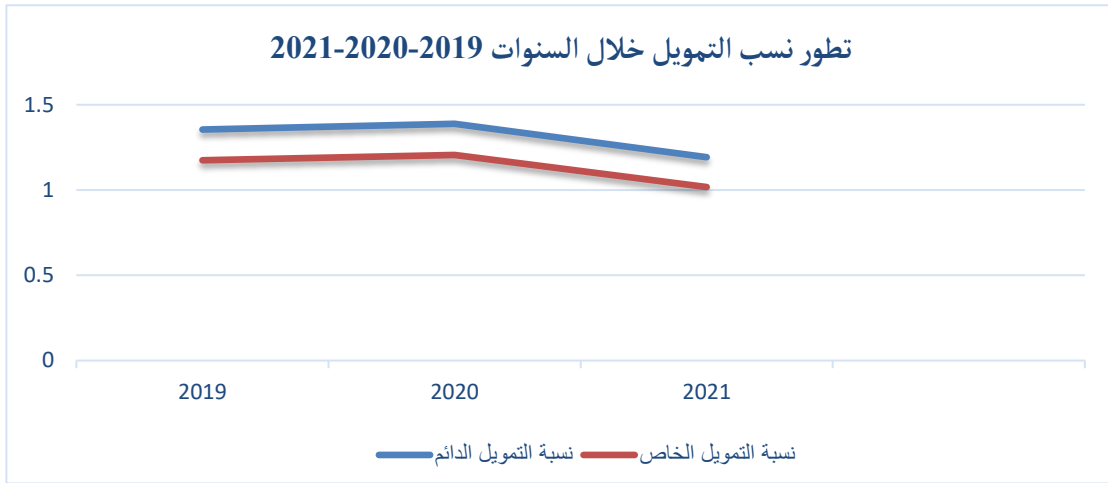
ثانياً: دراسة وتحليل نسب التمويل.

جدول رقم (06): نسب التمويل في شركة CAAT سوق أهراس.

2021	2020	2019	نسب التمويل
1.192505249	1.3883691	1.355163948	نسبة التمويل الدائم
1.017458475	1.20562901	1.174846649	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة.

شكل رقم (09): تطور نسب التمويل لشركة CAAT سوق أهراس.



المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتمادا على نتائج نسب التمويل.

- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من خلال الشكل رقم (08)، والجدول رقم (06) نلاحظ أن:

نسبة التمويل الدائم كانت جيدة، وكذلك نسبة التمويل الخاص، وهذا ما توضحه قيمتها التي فاقت القيمة 1 خلال كل فترات الدراسة.

وبالتالي يمكن القول أن الموارد الدائمة الشركة تغطي أصولها الثابتة، وكذلك أموالها الخاصة تغطي أموالها الثابتة.

الفرع الثاني: نسب النشاط (الدوران).

أولاً: حساب نسب النشاط.

معدل دوران الأصول الغير جارية = رقم الأعمال (HT) / الأصول الغير جارية.

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال (HT) / الأصول الجارية.

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال (HT) / الأصول.

1- سنة 2019:

معدل دوران الأصول الغير جارية = $18525164216 / 24589110376.82 = 0.7578977258$

معدل دوران الأصول الجارية = $32443837130.12 / 24589110376.82 = 0.4824326498$

معدل دوران الأصول = $50969001346.23 / 24589110376.82 = 1.327335623$

2- سنة 2020:

معدل دوران الأصول الغير جارية = $20489181620.78 / 24750052346.19 = 0.6312599145$

معدل دوران الأصول الجارية = $39207387919.76 / 24750052346.19 = 0.4145975546$

معدل دوران الأصول = $59696569540.54 / 24750052346.19 = 0.9717366282$

3- سنة 2021:

معدل دوران الأصول الغير جارية = $26142591209.57 / 25403713434.68 = 0.9717366282$

معدل دوران الأصول الجارية = $36951244327 / 25403713434.68 = 0.6874927732$.

معدل دوران الأصول = $63093835536.94 / 25403713434.68 = 0.4026338424$.

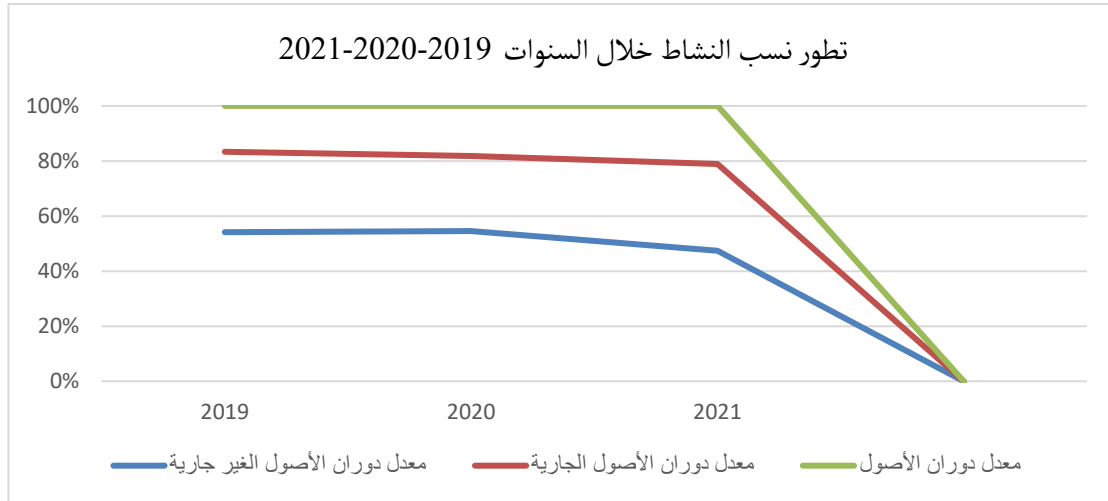
ثانياً: دراسة وتحليل نسب النشاط (الدوران).

جدول رقم (07): نسب النشاط في شركة CAAT سوق أهراس.

نسب النشاط	2019	2020	2021
معدل دوران الأصول الغير جارية	1.327335623	1.207957097	0.9717366282
معدل دوران الأصول الجارية	0.7578977258	0.6312599145	0.6874927732
معدل دوران الأصول	0.4824326498	0.4145975546	0.4026338424

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة.

شكل رقم (10): تطور نسب النشاط لشركة CAAT سوق أهراس.



المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتماداً على النتائج المتوصل إليها.

- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من خلال الشكل رقم (09)، والجدول رقم (07) نلاحظ أن: كانت نتائج نسب الدوران مرضية إلى حد ما، لكنها تدهورت في الأونة الأخيرة وتناقصت قيمتها حتى كادت تنعدم. ومنه يمكن القول أن الشركة تكاد تفقد كفاءتها في استغلال أصولها من أجل توليد رقم الأعمال و المبيعات و تحقيقها للسيولة.

المطلب الثالث: حساب ودراسة نسب السيولة ونسب الربحية والمردودية.

الفرع الأول: نسب السيولة.

أولاً: حساب نسب السيولة.

نسبة سيولة الأصول = أصول جارية / مجموع الأصول.

نسبة السيولة العامة = أصول جارية / خصوم جارية.

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / خصوم جارية.

1- سنة 2019:

نسبة سيولة الأصول = $32443837130.12 / 509691346.23 = 0.63654055692$.

نسبة السيولة العامة = $32443837130.12 / 25864366674.53 = 1.25438359$.

نسبة السيولة الحالية = $312523578 / 25864366674.53 = 0.01208317149$.

2- سنة 2020:

نسبة سيولة الأصول = $39207387919.76 / 59696569540.54 = 0.6567779057$.

نسبة السيولة العامة = $39207387919.76 / 31250022885.93 = 1.254635495$.

نسبة السيولة الحالية = $3265493990.03 / 31250022885.93 = 0.1044957312$.

3- سنة 2021:

نسبة سيولة الأصول = $36951244327.37 / 63093835536.94 = 0.5856553816$.

نسبة السيولة العامة = $36951244327.37 / 31918656292.57 = 1.15766917$.

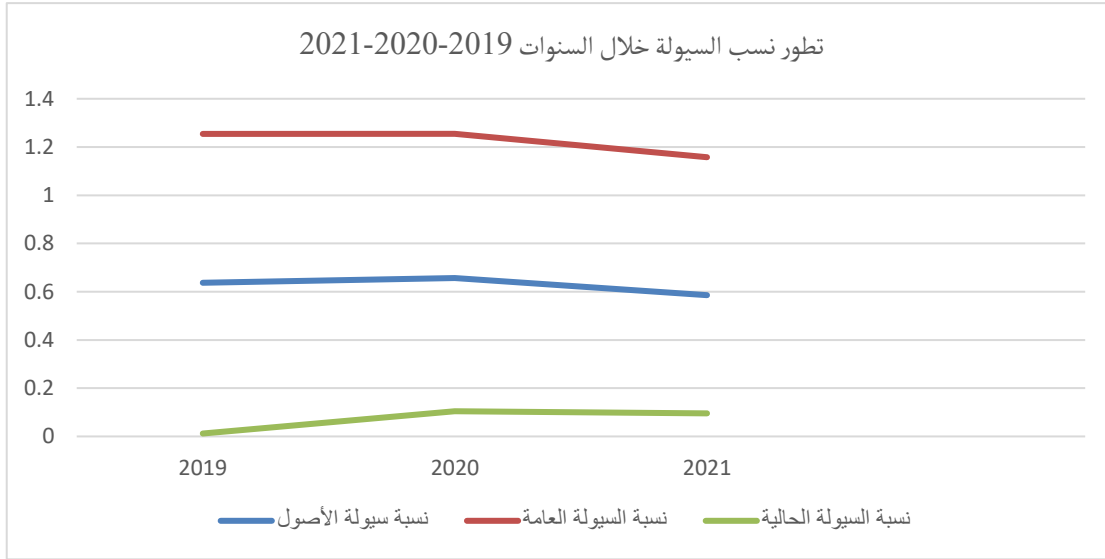
نسبة السيولة الحالية = $3044082870.32 / 31918656292.57 = 0.09537001941$.

ثانياً: دراسة وتحليل نسب السيولة.

جدول رقم (08): نسب السيولة في شركة التأمين CAAT سوق أهراس.

2021	2020	2019	نسب السيولة
0.5856553816	0.6567779057	0.63654055692	نسبة سيولة الأصول
1.15766917	1.254635495	1.25438359	نسبة السيولة العامة
0.09537001941	0.1044957312	0.01208317149	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة.
شكل رقم (11): تطور نسب السيولة لشركة CAAT سوق أهراس



المصدر: مخرجات Excel اعتمادا على النتائج المتوصل إليها.

- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من خلال الشكل رقم (10)، والجدول رقم (08) نلاحظ أن: الشركة ذات نشاط خدماتي، وهو ما توضحه نسبة سيولة الأصول والتي تفوق 0.5، كذلك نلاحظ أن نسبة السيولة العامة جيدة حيث تفوق القيمة 1، أما نسبة السيولة الحالية فهي في تناقص ملحوظ إذ تكاد تنعدم.

ومنه نتيجة للقيمة الإيجابية والجيدة للسيولة العامة وكذا سيولة الأصول فإن المؤسسة لديها القدرة على تغطية التزاماتها والوفاء بديونها.

الفرع الثاني: نسب الربحية والمردودية.

أولا: حساب نسب الربحية والمردودية.

هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال (HT).

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال (HT).

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاجمالية / الأصول الاقتصادية.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

1- سنة 2019:

هامش الربح الصافي = $24589110376.82 / 1925666125 = 0.078371377775$.

المردودية التجارية = $24589110376.82 / 14972258863 = 0.6088979485$.

المردودية الاقتصادية = $50969001346 / 1925666129.98 = 0.03778112341$.

المردودية المالية = $21764227108 / 1925666125 = 0.08847849802$.

2- سنة 2020:

هامش الربح الصافي = $24750052346.19 / 2069022829.98 = 0.08359670521$.

المردودية التجارية = $19426055718.86 / 24750052346.19 = 0.7848894801$
 المردودية الاقتصادية = $2069022829.98 / 59696569540.54 = 0.03465899039$
 المردودية المالية = $2069022829.98 / 24702351749.21 = 0.08375813165$

3- سنة 2021:

هامش الربح الصافي = $2337768352.87 / 25403713434.68 = 0.09202467029$
 المردودية التجارية = $2149909433.51 / 25403713434.68 = 0.08462973097$
 المردودية الاقتصادية = $2337768352.87 / 63093835536.94 = 0.03705224659$
 المردودية المالية = $2337768352.87 / 26599000995 = 0.08788932913$

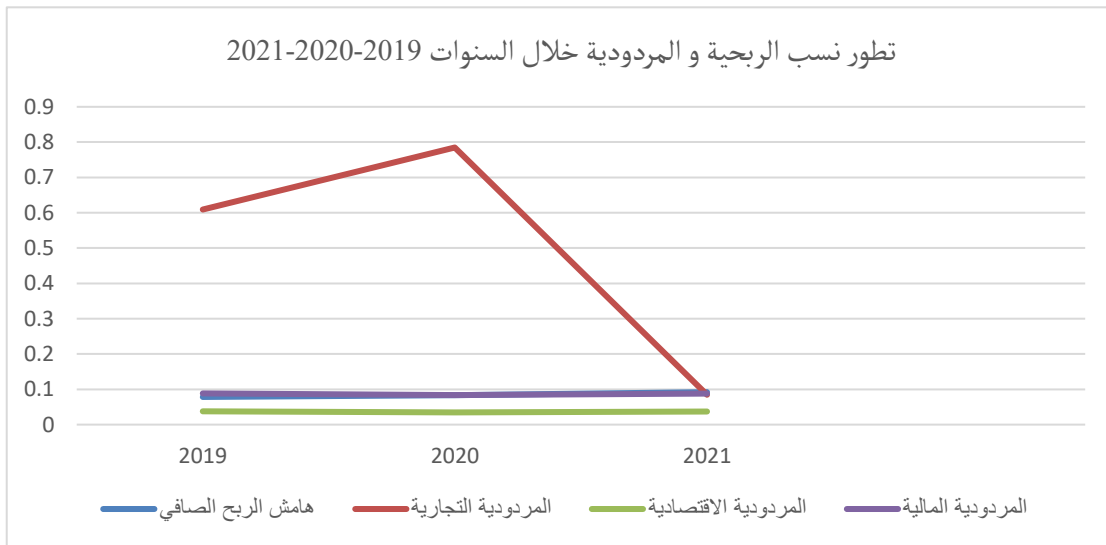
ثانيا: دراسة وتحليل نسب الربحية والمردودية.

جدول رقم (09): نسب الربحية والمردودية لشركة التأمين CAAT سوق أهراس.

نسب الربحية والمردودية	2019	2020	2021
هامش الربح الصافي	0.078371377775	0.08359670521	0.09202467029
المردودية التجارية	0.6088979485	0.7848894801	0.08462973097
المردودية الاقتصادية	0.03778112341	0.03465899039	0.03705224659
المردودية المالية	0.08847849802	0.08375813165	0.08788932913

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانية الشركة.

شكل رقم (12): تطور نسب الربحية والمردودية لشركة التأمين CAAT سوق أهراس.



المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتمادا على النتائج المتوصل إليها.

- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من خلال الشكل رقم (11)، والجدول رقم (09) نلاحظ أن:

هامش الربح الصافي للشركة في تناقص بوتيرة منخفضة طوال فترات الدراسة، يقابله سقوط ملحوظ في المردودية التجارية خلال سنة 2021، وفي جانب آخر نلاحظ ثبات في المردودية المالية والاقتصادية خلال فترات الدراسة. ومن خلال نسب الربحية والمردودية المحسوبة نستنتج أن المؤسسة تتمتع بالكفاءة والفعالية استخدام مواردها لتحقيق أرباحها.

المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة CAAT باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

تقييم أداء شركات التأمين يعتبر أمراً حيويًا للتحقق من صحة وتوازن النشاط التجاري والمالي للشركة، ويتم استخدام مؤشرات التوازن المالي كأداة مهمة في هذا السياق، حيث توفر معلومات قيمة حول قدرة الشركة على تحمل المخاطر وتحقيق الأرباح المستدامة.

المطلب الأول: حساب ودراسة رأس المال العامل FR.

أولاً: حساب رأس المال العامل FR.

1- سنة 2019:

$$FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} = 25104634672 - 18525164216 = 6579470456.$$

2- سنة 2020:

$$FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} = 20489181620.78 - 28446546654.61 = 7957365034.$$

3- سنة 2021:

$$FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} = 31175177244.37 - 26142591209.57 = 5032586035.$$

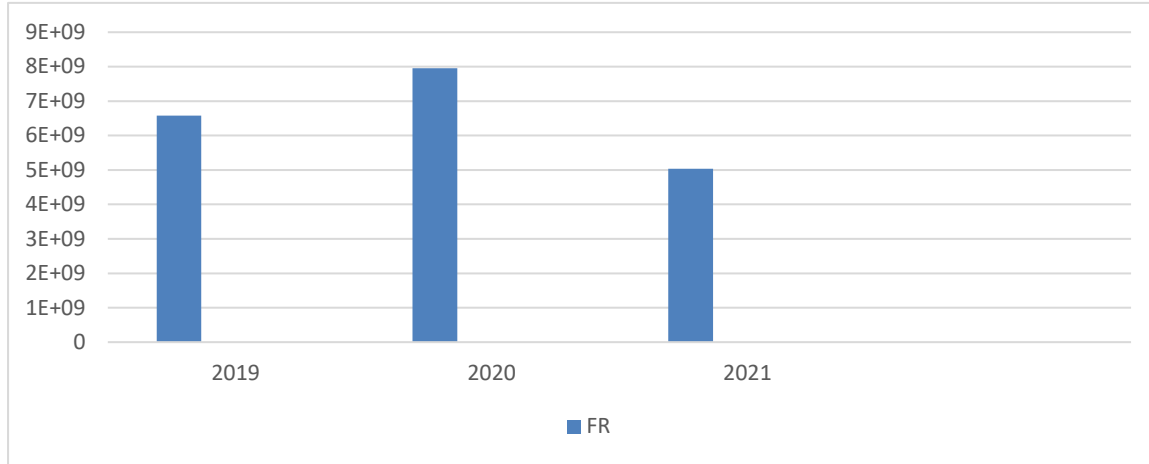
ثانياً: دراسة وتحليل رأس المال العامل FR.

جدول رقم (10): رأس المال العامل لشركة CAAT سوق أهراس.

البيان	2019	2020	2021
رأس المال العامل FR	6579470456	7957365034	5032586035

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على ميزانية الشركة

شكل رقم (13): تطور رأس المال العامل خلال السنوات 2019-2020-2021.



المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتمادا على النتائج المتوصل إليها.

- تحليل النتائج المتوصل عليها:

من خلال الشكل رقم (13)، والجدول رقم (10) نلاحظ أن:

أن قيمة رأس المال العامل موجبة بشكل جيد في السنتين 2019 و2020، لكنها انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2021.

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى هناك فائض مالي.

المطلب الثاني: الاحتياج الى رأس المال العامل BFR.

أولا: حساب الاحتياج الى رأس المال العامل BFR.

1- سنة 2019:

$$BFR = (\text{أصول جارية} - \text{نقدية الأصول}) - (\text{خصوم جارية} - \text{نقدية الخصوم})$$

$$= (32443837130.12 - 3120523578.05) - (25864366674.53 - 0) = 3458946878$$

2- سنة 2020:

$$BFR = (\text{أصول جارية} - \text{نقدية الأصول}) - (\text{خصوم جارية} - \text{نقدية الخصوم})$$

$$= (39207387919.76 - 3265493990.03) - (31250022885.93 - 0) = 4691871044$$

3- سنة 2021:

$$BFR = (\text{أصول جارية} - \text{نقدية الأصول}) - (\text{خصوم جارية} - \text{نقدية الخصوم})$$

$$= (36951244327.37 - 3044082870.39) - (31918658292.57 - 0) = 1988503164$$

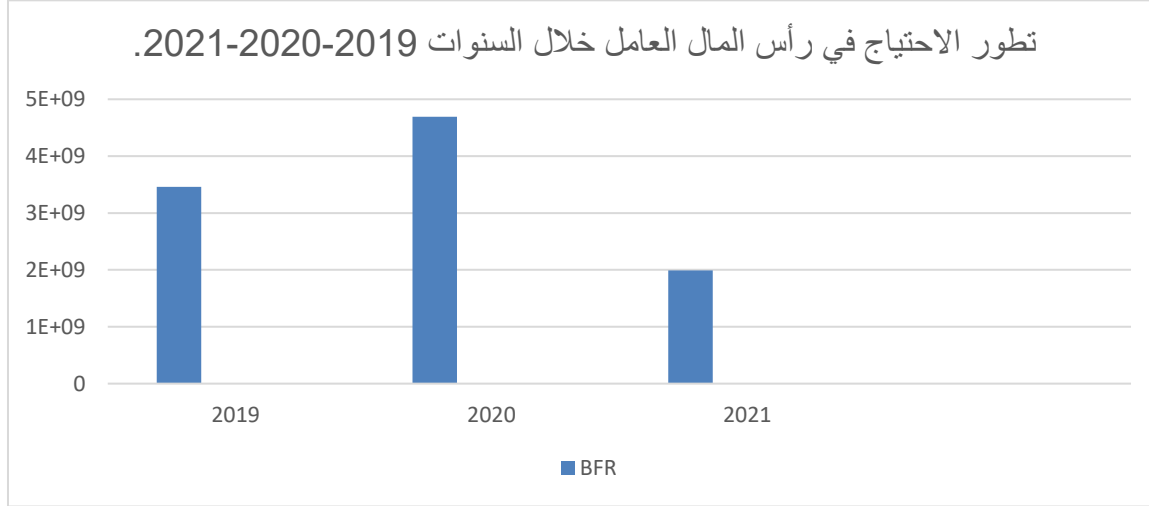
ثانيا: دراسة وحساب الاحتياج الى رأس المال العامل BFR.

جدول رقم (11): الاحتياج الى رأس المال العامل BFR لشركة CAAT سوق أهراس.

البيان	2019	2020	2021
الاحتياج الى رأس المال العامل BFR.	3458946878	4691871044	1988503164

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ميزانية الشركة.

شكل رقم (14): تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات 2019-2020-2021 في شركة CAAT-سوق أهراس.-



المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتمادا على النتائج المتوصل إليها.

- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من خلال الشكل رقم (14)، والجدول رقم (11) نلاحظ أن: الاحتياج في رأس المال العامل كان موجبا طوال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة تحتاج إلى موارد مالية لتغطية كل احتياجات الدورة، أي أنها بحاجة إلى رأس المال العامل
المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN.
أولا: حساب الخزينة الصافية TN.

1- سنة 2019:

$$.3120523578 = 3458946878 - 6579470456 = BFE - FR = TN$$

2- سنة 2020:

$$.3265493990 = 4691871044 - 7957365034 = BFE - FR = TN$$

3- سنة 2021:

$$.3044082871 = 1988503164 - 5032586035 = BFE - FR = TN$$

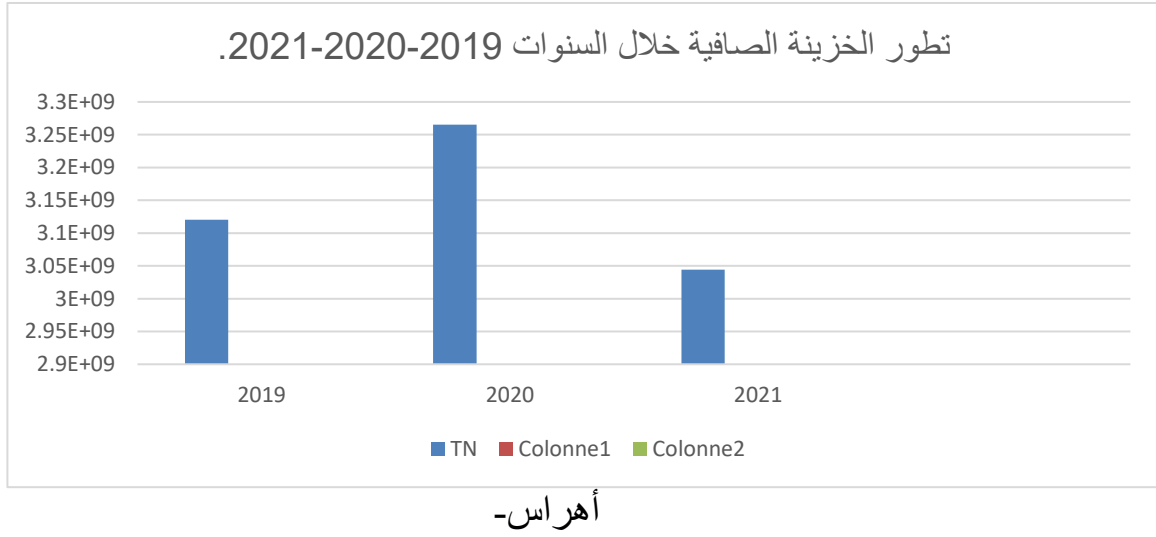
ثانيا: دراسة وتحليل الخزينة الصافية TN.

جدول رقم (12): الخزينة الصافية للشركة CAAT سوق أهراس.

البيان	2019	2020	2021
الخزينة الصافية TN	3120523578	3265493990	3044082871

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة.

شكل رقم (15): تطور الخزينة الصافية خلال سنوات 2019-2020-2021 لشركة CAAT - سوق



المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتمادا على النتائج المتوصل إليها.

- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من خلال الشكل رقم (15)، والجدول رقم (12) نلاحظ أن: قيمة الخزينة الصافية كانت موجبة في كل فترات الدراسة، وهو أمر غير جيد على المستوى البعيد، كونه سيتسبب في تراكم أموال سائلة للمؤسسة، وعدم استثمارها في دورة الاستثمار.

خلاصة الفصل:

اتضح من خلال دراستنا التطبيقية أن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل تتمتع بوضعية مالية متوازنة على المدى القصير والمتوسط، حيث تمتلك هذه الشركة القدرة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة، مما يساعدها على زيادة أصولها بسلاسة دون الحاجة للجوء إلى الديون ذات الفائدة المرتفعة، كما نشير إلى أن الشركة قادرة على تقليص الديون القصيرة الأجل والاستثمار في الأموال الدائمة التي تمتلكها.

من جهة أخرى تواجه الشركة تحدياً في قابلية السداد بسبب حجم الديون المرتفع مقارنة بإجمالي الأصول، لأن الحالة المثلى تتحقق عندما يكون إجمالي الأصول مضاعفاً لإجمالي الديون، وهذا سيشكل عبئاً على الشركة في المستقبل، لذا ينصح بأن تعمل الشركة على تحسين قابلية السداد وتقليص الديون القصيرة الأجل، وفي الوقت نفسه استثمار الأموال الدائمة بشكل استراتيجي لتحقيق نمو مستدام وتعزيز استقلاليتها المالية.



شهدت الجزائر كغيرها من الدول تطور كبير في صناعة التأمين، إذ تمكنت من سن قوانين تفتح من خلالها المجال للاستثمار في إنشاء شركات التأمين مما أدى إلى انتشارها وكثرتها، وهذا راجع إلى السعي لتحقيق بدائل أفضل للاستثمار، والوصول لتنمية أحسن، واستمرار هذه الشركات إلى يومنا هذا دليل على قدرتها على الصمود، وهذا بفضل محاسبتها التي تمكنها من تحديد ما عليها وما لها من التزامات، كما تعطيها نظرة واضحة وشفافة حول أدائها المالي.

وتأسيسا على ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الأداء المالي يساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف، وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، بالإضافة إلى أنه يحدد مركزها المالي وذلك عن طريق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، التي قمنا بإسقاطها على معطيات الشركة محل دراستنا التطبيقية، والتي ساعدتنا بدورها على إمكانية تحليل الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين CAAT - وكالة سوق أهراس - خلال الثلاث سنوات الفارطة (2019-2020-2021).

وأخيرا كانت هذه الدراسة الميدانية بمثابة طريق ومنهج للوصول إلى حل وإزالة الغموض عن مشكلة دراستنا، وبالتالي اتضح أن للنظام المحاسبي المالي دور كبير وفعال في تقييم وتحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال دراستنا إلى هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

✚ تكمن مكانة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها وكذا في دعمها لمختلف وظائف الإدارة.

✚ يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة والقطاعات الأخرى ولعل من أهم وأبرز هذه الخصائص هي خصوصية حسابات هذا القطاع، أي أن هناك حسابات خاصة بهذا الأخير تميزه عن غيره.

✚ الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.

✚ يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

✚ يعد التأمين إستراتيجية جيدة لأنه يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها كالحفاظ على ممتلكاتهم.

✚ النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين هو قطاع خاص مستمد من المحاسبة العامة. وانطلاقا من النتائج المذكورة سابقا يمكننا الحكم على مدى صحة الفرضيات من عدمها، فبالنسبة للفرضية الرئيسية فهي صحيحة لأن يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين من خلال قياس مؤشرات ونسب التوازن المالي إذ أنه الركيزة الأساسية التي تقوم عليها محاسبة شركات التأمين، أما بالنسبة للفرضية الثانية فهي أيضا صحيحة حيث

يعمل النظام المحاسبي المالي على تسجيل وتوثيق العمليات المالية وتحقيق الشفافية والموثوقية في التقارير المالية لشركات التأمين، كما أن الفرضية الثالثة كذلك صحيحة و هو ما تم إثباته في دراستنا التطبيقية إذ وجدنا أن شركات التأمين تعتمد في تقييم أداءها على مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل FR، الاحتياج في رأس المال العامل BFR، الخزينة الصافية TN، وأخيرا تم برهان الفرضية الاخيرة عن دراسة الخزينة الصافية للشركة فهي تكون مؤشرا إيجابيا للوضع المالية للشركة عندما تكون تساوي الصفر وتعتبر هذه الحالة المثلى التي تحقق التوازن المالي للشركة، وتكون بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل لكن هذه الحالة لم تتحقق في الشركة محل الدراسة لأن خزيتها كانت موجبة.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج المقدمة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- ✓ تنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات من أجل طرح مؤشرات لقياس الأداء المالي أكثر حداثة للمتأشفي مع ما يتم تداوله في باقي الدول.
- ✓ إنشاء مراكز خاصة لتكوين إطارات متخصصة في محاسبة شركات التأمين.
- ✓ يجب على شركات التأمين استخدام أكبر عدد ممكن من النسب المالية عند القيام بتقييم أدائها المالي، وهذا للوقوف على تشخيص مالي دقيق وواضح.
- ✓ يجب على شركة التأمين استخدام الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي للتنبؤ بالفشل المالي من أجل الحفاظ على استمراريتها.
- ✓ العمل على شرح مضمون النظام المحاسبي المالي من طرف الهيآت المختصة من الجانب القانوني والمهني، وتفسير النقاط التي لا تزال غامضة (خاصة الأدوات المالية) أو موضع خلاف في النظام المحاسبي المالي من طرف الهيآت المخولة بذلك.
- ✓ العمل على توحيد وتوافق النظام والمنهج الذي تعمل على أساسه شركات التأمين، مع النظام والمنهج الذي يتم تدريسه للطلبة داخل الجامعات.

قائمة المراجع

الآيات القرآنية:

- سورة قريش الآية 03
- سورة البقرة الآية 125

الكتب:

- إبراهيم ملاوي وآخرون، التأمينات والبنوك، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016.
- أبي الفضل هاني الحديدي المالكي الاسكندري، التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز ان يلحق بالعقود الشرعية منها، دار العلماء، سوريا -دمشق-، الطبعة الأولى، 2009.
- صدقي عبد الهادي وآخرون، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الاولى، القاهرة، 2014.
- عزالدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن - عمان، 2008.
- يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، اليازوري، الطبعة الأولى، الاردن - عمان، 2011.
- نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.
- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
- عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007.
- إيهاب نظمي ابراهيم وآخرون، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان - الأردن، 2009.
- محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية -المنصورة-، 2007.
- الأميرة ابراهيم عثمان، احمد عبد الملك محمد، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
- سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2015.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان- الأردن، 2009.
- لقلطي الأخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018.
- مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.

المذكرات:

- طاييب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة - بومرداس، 2015/2014.
- سليمة طيايية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، سنة النشر غير متوفر.
- برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014./2013.
- هدى بن محمد، تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
- طيايية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2014/2013.
- زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، 2015/2014.
- رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011-2010.
- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية ((IAS/IFRS)) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
- بوضياف سامية، تقييم الاداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
- مسعود شطبية، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، 2013/2012.
- زين عبد المالك، القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس -، 2015/2014.

- ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.
- برزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2011.
- مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2010/2011.

المجلات:

- كراش حسام، دراسة أداء شركات التأمين على الاضرار، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20/ العدد 01، 2020.
- بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04، المجلد 1، 2017.
- المعتز بالله منادي وآخرون، النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والانجلوسكسونية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 10، المجلد 06، 2018.
- عماري عائشة وآخرون، دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2019.
- عقبي حمزة وآخرون، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، 2017.
- ناجي ساسي المندلسي وآخرون، مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 04، 2018.
- محمد زرقون وآخرون، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، 2014.

- مراد حجاج وآخرون، دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
- بلال فايز عمر وآخرون، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 02، 2014.
- عامر رشيد عنيد وآخرون، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الوطنية باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص-ج1)، 2021.
- محمد فيصل مايده وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، 2017.
- أسماء بوزاغو وآخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، عدد 01، 2020.
- أبو سعود أحمد السودة، مجلة شركة مصر للتأمين، العدد 28، 1986.
- خنفري خيضر وآخرون، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27.
- شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2022.
- عبد الرؤوف عزالدين وآخرون، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفسلها المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، عدد 01، 2021.

الملتقيات والمؤتمرات:

- محمود علي السرطاوي، إعادة التأمين، مؤتمر التأمين التعاوني، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2010.

- شطارة نبيلة وآخرون، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البلدية 02.

القوانين والمراسيم:

- الجريدة الرسمية، عدد 74، القانون رقم 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجزائر، 2007.

كتب باللغة الفرنسية:

- Françoise Giroud et autres, contrôle de gestion et pilotage de la performance, 2eme édition, Gualino éditeur, Paris, 2004
- BOUAZIZ CHEIKH, L'HESTOIRE D'ASSURANCE EN ALGERIE, ASSURANCE ET GESTION DES RISQUES, VOL 81(3-4) OCTOBRE-DECEMBRE 2013

المواقع الالكترونية:

- تاريخ الاطلاع, [Http ://talabadz1.blogspot.com](http://talabadz1.blogspot.com), 15/04/2023,8 :15.
- www.caat.dz, تاريخ الاطلاع: 15/05/2023,7:12.¹

الملاحق

الملحق رقم (01): جانب الخصوم من الميزانية العامة لشركة CAAT - سوق
أهراس - سنة 2019.

BILAN (PASSIF)

au 31/12/2019

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	4 948 402 419,49	4 363 156 779,84
Écart de réévaluation		5 303 551,28	7 507 497,36
Écart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	1 925 666 129,98	833 271 234,74
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	-456 983 636,68	0,00
Part de la société consolidante (1)		17 912 388 464,07	16 693 935 511,94
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		17 912 388 464,07	16 693 935 511,94
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7 229 066,71	7 046 800,61
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	133 575 268,81	135 086 041,03
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées	2.1.5	2 430 947 701,82	2 172 083 281,04
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	768 655 526,30	630 033 833,54
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		3 340 407 563,64	2 944 249 956,22
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3 158 523 350,78	4 847 896 226,01
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		16 885 212 880,31	15 918 031 512,33
- Acceptations		276 530,20	
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3 039 455 155,00	1 095 536 679,51
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		37 427 461,95	41 319 476,82
Impôts Crédits	2.1.3	1 459 250 023,52	1 073 633 229,43
Autres dettes	2.1.3	1 284 221 272,77	737 157 660,74
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		25 864 366 674,53	23 713 574 784,84
TOTAL GENERAL PASSIF		47 117 162 702,24	43 351 760 253,00

الملحق رقم (02): جانب الأصول من الميزانية العامة لشركة CAAT - سوق
أهراس - سنة 2019.

BILAN (ACTIF)

au 31/12/2019

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif	2.1.1	196 389 332,06	48 016 369,93	148 372 962,13	139 875 832,64
Immobilisations incorporelles	2.1.1				
Immobilisations corporelles					
- Terrains		579 211 747,15		579 211 747,15	579 211 747,15
- Bâtiments		4 387 195 009,49	1 482 857 756,75	2 904 337 252,74	2 968 119 945,47
- Immeubles de Placements		941 134 152,92	262 073 390,26	679 060 762,66	702 435 280,49
- Autres immobilisations corporelles		1 317 882 368,83	730 835 351,36	587 047 017,47	409 938 192,64
- Immobilisations en concession				0,00	0,00
Immobilisation en cours	2.1.1	291 822 418,71	3 243 347,85	288 579 070,86	104 310 938,55
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		2 479 596 290,80	489 142,83	2 479 017 147,97	2 255 460 930,33
- Autres titres immobilisés		7 873 804 073,58	4 867 300,00	7 868 936 773,58	6 629 500 326,16
- Prêts et autres actifs financiers non courants		77 404 940,18	3 479 054,75	73 925 885,43	45 649 660,17
- Impôts différés actif	2.1.5	380 203 882,39		380 203 882,39	267 462 038,34
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		18 525 164 216,11	2 836 861 593,73	15 989 302 622,38	14 122 167 891,94
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée				0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		7 286 874 419,64		7 286 874 419,64	6 333 369 720,53
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		130 821 567,36		120 821 567,36	1 106 082 278,51
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	6 784 557 868,27	1 229 946 073,69	5 554 611 794,58	5 427 457 155,71
- Autres débiteurs	2.1.3	737 921 984,06	38 500 946,36	699 421 037,70	664 082 180,01
- Impôts et assimilés		42 083 043,93		42 083 043,93	102 169 783,14
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		14 351 054 668,81	47 530 030,21	14 303 524 638,60	13 261 990 345,63
- Trésorerie		3 120 523 578,05		3 120 523 578,05	2 313 840 897,53
TOTAL II - ACTIF COURANT		32 443 837 130,12	1 315 977 050,26	31 127 860 079,86	29 229 592 361,06
TOTAL GENERAL ACTIF		50 969 001 346,23	3 851 838 643,99	47 117 162 792,24	43 351 760 253,00

الملحق رقم (03): جانب الخصوم من الميزانية العامة لشركة CAAT - سوق
أهراس - سنة 2020.

BILAN

Au 31/12/2020

Passif	Note	Montant net N	Montant net N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	11.490.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées) (1)	2.1.5	1.790.346.646,15	4.948.402.419,49
Ecart de réévaluation		1.083.358,06	5.303.551,28
Ecart d'équivalence (1)		0,00	
Résultat net- Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.069.022.829,98	1.925.666.129,98
Autres capitaux propres- report à nouveau	2.1.5	0,00	-456.983.636,68
Part de la société consolidante (1)		19.860.452.834,19	17.912.388.464,07
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1 - CAPITAUX PROPRES		19.860.452.834,19	17.912.388.464,07
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.550.062,65	7.229.066,71
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	26.837.735,09	133.575.268,61
Autres dettes non courants		29.491.000,00	
Provisions réglementées	2.1.5	2.934.991.169,70	2.430.947.701,82
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	745.324.937,96	768.655.526,30
Total II - PASSIF NON COURANT		3.744.194.905,40	3.340.407.563,64
PASSIF NON COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.243.777.756,94	3.158.523.350,78
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.288.529.231,70	16.885.212.880,31
- Acceptations		205.229,20	276.530,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	3.484.809.812,59	3.039.455.155,00
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		135.262.201,91	37.427.461,95
- Impôts crédits	2.1.3	2.571.431.263,60	1.459.250.023,52
- Autres dettes	2.1.3	3.526.007.389,99	1.284.221.272,77
- Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		31.250.022.885,93	25.864.366.674,53
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		54.854.670.625,52	47.117.162.702,24

الملحق رقم (04): جانب الأصول من الميزانية العامة لشركة CAAT – سوق أهراس- سنة 2020.

BILAN

Au 31/12/2020

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	93.530.254,53	129.743.048,19	148.372.962,73
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		619.309.910,93	0,00	619.309.910,93	579.211.747,15
- Bâtiments		4.488.243.234,68	1.683.826.773,28	2.784.416.461,40	2.904.337.272,74
- Immeubles de placements		941.734.152,92	306.589.257,98	635.144.894,94	679.660.762,66
- Autres immobilisations corporelles		1.378.294.379,70	830.456.750,54	547.837.629,16	587.057.017,47
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	5.286.250,00	29.471.000,00	0,00
Immobilisation en cours	2.1.1	777.843.961,91	3.657.653,85	774.186.308,06	288.579.070,86
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		2.672.210.155,08	27.358.850,64	2.644.851.304,44	2.479.017.147,97
- Autres titres immobilisés		8.922.562.263,57	2.168.320,00	8.920.393.943,57	7.868.936.873,58
- Prêts et autres actifs financiers non courants		124.479.839,35	3.328.369,59	121.151.469,76	73.925.885,43
- Impôts différés actif	2.1.5	326.473.149,92		326.473.149,92	380.203.882,39
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I – ACTIF NON COURANT		20.489.181.820,78	2.956.182.880,41	17.532.998.940,37	15.989.302.622,39
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		6.517.072.921,63		6.517.072.921,63	7.286.874.419,64
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédant débiteurs		242.837.470,91	0,00	242.837.470,91	120.821.567,36
- Assurés, Intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	9.055.421.174,97	1.658.159.893,75	7.399.261.291,22	5.554.611.794,56
- Autres débiteurs	2.1.3	2.445.859.112,00	29.898.441,75	2.416.200.670,25	0,00
- Impôts et assimilés		1.164.825.039,35	152.327.878,90	1.012.497.160,45	699.421.037,70
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	42.083.043,93
- Disponibilités et assimilés	2.1.4				
Placements et autres actifs financiers courants		16.515.838.210,87	47.530.030,21	16.468.308.180,66	14.303.524.638,60
- Trésorerie		3.265.493.990,03	0,00	3.265.493.990,03	3.120.523.578,05
TOTAL II-ACTIF COURANT		39.207.387.919,76	1.885.716.234,61	37.321.671.685,15	31.127.860.079,86
TOTAL GENERAL ACTIF		59.696.569.740,54	4.841.899.115,02	54.854.670.625,52	47.117.162.702,24

الملحق رقم (05): جانب الخصوم من الميزانية العامة لشركة CAAT – سوق
أهراس - سنة 2021.

BILAN
Exercice clos le
31/12/2021

PASSIF	NOTE	MONTANT NET 0	MONTANT NET 0-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.6	16 000 000 000 00	16 000 000 000 00
Capital non appelé		0 00	
Primes et réserves (Réserves consolidées)(1)	2.1.6	2 904 789 209 24	1 700 246 646 16
Ecart de réévaluation		0 00	1 583 398 06
Ecart d'équivalence(1)		0 00	
Résultat net - Resultat net part du groupe (1)	2.1.6	2 337 768 362 57	2 060 022 820 98
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0 00	0 00
Part de la société consolidée(1)		21 247 537 769 11	19 660 482 334 19
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		21 247 537 769 11	19 660 482 334 19
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.6	7 319 946 21	7 660 062 66
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	28 414 441 392	28 837 748 09
Autres dettes non courantes		788 437 751 02	29 491 000 00
Provisions réglementées	2.1.5	3 160 481 741 76	2 934 591 169 70
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	621 523 397 33	746 224 937 36
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4 876 176 245 28	3 744 194 965 40
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des reassurés	2.1.5	3 194 746 191 62	3 243 777 356 49
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18 071 715 519 02	18 238 509 031 70
- Réceptions		1 396 065 16	205 229 20
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3 980 205 339 84	3 484 809 812 59
- Reassurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		160 494 975 06	135 282 201 91
Impôts Crédits	2.1.3	2 787 369 463 20	2 571 431 760 60
Autres dettes	2.1.3	3 742 791 639 92	3 526 007 389 99
Tresorerie Passif		0 00	0 00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		31 911 604 232 57	31 280 022 865 90
TOTAL GENERAL PASSIF		57 737 362 103 96	64 851 670 625 53

الملحق رقم (06): جانب الأصول من الميزانية العامة لشركة CAAT – سوق
أهراس- سنة 2021.

BILAN

Exercice clos le
31/12/2021

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE n	MONTANT-PROV n	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.202,72	119.247.443,86	104.025.858,86	129.743.045,19
immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terres		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	619.009.910,33
- Bâtiements		4.609.403.568,75	1.829.827.158,93	2.779.576.409,82	2.794.4.442,45
- Immeuble de Placements		1.045.034.120,42	297.721.176,06	647.312.944,37	655.144.894,49
- Autres immobilisations corporelles		1.420.833.664,62	690.991.896,70	529.841.667,92	547.837.629,16
- Immobilisations en concession		94.757.250,00	6.319.492,30	28.437.757,70	29.491.000,00
immobilisation en cours	2.1.1	688.675.956,95	3.657.653,65	684.917.742,71	774.166.123,26
immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances attachées		3.974.291.270,51	0,00	3.974.291.270,51	3.044.851.334,44
- Autres titres immobilisés		12.889.371.184,27	2.710.400,00	12.886.660.784,27	8.920.293.943,57
- Parts et autres actifs financiers non courants		163.990.304,49	3.119.188,13	160.871.116,37	121.761.469,70
- Impôts différés actif	2.1.5	258.348.570,72		258.348.570,72	325.473.143,32
- Fonds ou valeurs déposés auprès des créanciers		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		25.142.691.209,57	5.250.594.654,27	22.888.995.555,30	17.632.998.943,37
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.629.075.192,54		6.629.075.192,54	6.612.072.981,62
Créances et emplois assimilés					
- Créanciers & Cédants débiteurs		64.206.042,27	0,00	64.206.042,27	242.657.473,91
- Résults, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	10.965.437.305,13	1.820.154.378,23	9.145.282.926,90	7.299.261.291,22
- Autres débiteurs	2.1.3	2.224.536.997,57	85.875.467,56	2.138.661.530,01	2.416.200.670,28
- Impôts et assimilés		1.182.272.928,90	152.323.878,90	1.029.949.049,99	1.012.497.169,48
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		12.408.057.122,54	44.462.060,42	12.363.595.062,12	15.468.908.180,66
- Trésorerie		3.044.082.870,82		3.044.082.870,82	3.265.490.990,00
TOTAL II - ACTIF COURANT		36.961.244.327,37	2.102.540.778,71	34.858.703.548,66	37.321.671.685,16
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		62.099.835.536,94	7.353.135.432,98	54.746.700.103,96	54.954.670.628,53

الملحق رقم (07): رقم الأعمال لشركة CAAT - سوق أهراس - سنة 2019.



COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES

EPE - SPA au Capital de 20.000.000.000 DA

Siège Social : 52, Avenue des Frères Bouadou Bir Mourad Rais Alger

الشركة الجزائرية للتأمينات

م.ع.أ - ش. مساهمة برأسمال 20.000.000.000 دج
المقر الإجتماعي : 52, نهج الإخوة بوعودو بنز مراد راس الجزائر

SUCCURSALE D'ANNABA
DÉPARTEMENT COMMERCIAL

Annaba le, 20/11/2022

CHIFFRES D'AFFAIRES & RESULTATS BENEFICIAIRES
DES TROIS DERNIERS EXERCICES
DE LA CAAT

EXERCICES	CHIFFRES D'AFFAIRES(HT)	RESULTATS BENEFICIAIRES
2019	24 589 110 376,82 DA	2.532.093.416 DA
2020	24 750 052 346,19 DA	2.797.829.447 DA
2021	25 403 713 434,68 DA	2.926.482.164 DA

Directeur de la Succursale



Signature
Dir. Succursale
CAAT ANNABA

Angle Cité du 5 Juillet et route du Parc d'Attraction
Tél. : 213 (0) 38 55 26 05 / 12 / 16
Fax : 213 (0) 38 55 26 19

فرع عنابة
Succursale ANNABA

مربع حي 5 جزائرية طريق حديقة التسلية
الهاتف : 213 (0) 38 55 26 05 / 12 / 16
الفاكس : 213 (0) 38 55 26 19

الملحق رقم (10): أمر بالدفع لشركة CAAT - سوق أهراس.-

CAAT **ORDRE DE PAIEMENT** أمر بالدفع

EXERCICE : N°

Succursale : Bénéficiaire :

Agence : Domiciliation :

Code :

Objet du paiement :

Pièces jointes :

BUDGET

Centre	Comptes	Libellé	Montants

Vu, bon à payer la somme de : DA

Visa des sous-structures : Réception-service fait-Sinistres	Visa ordonnateur

FINANCES

Payé par : Ecriture : Signature	Partie prenante Pour acquit : A le Signature
---	---

COMPTABILITE Réf. : 312

Comptes		Montants	
à débiter	à créditer	débit	crédit

Visa imputation comptable

Exemplaire : destiné à :